

أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات

الصناعية الكويتية

**The Impact of Business Intelligence Applications on Controlling of
Internal Auditing Quality at the Kuwaiti Industrial Companies**

إعداد:

ناصر محمد العتيبي

الرقم الجامعي (401130033)

إشراف:

الدكتور يونس عليان الشوبكي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل

كلية الأعمال

جامعه الشرق الأوسط

حزيران / 2015

تفويض

أنا ناصر محمد العتيبي أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً
والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات
العلمية عند طلبها.

الإسم: ناصر محمد العتيبي

التاريخ: ٢٠١٥/٦/٦

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

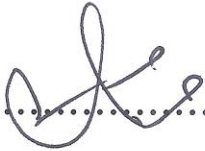
نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي

في الشركات الصناعية الكويتية".

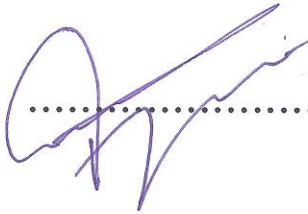
وأجيزت بتاريخ: 2015/6/6م.

التوقيع

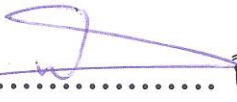
أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً


الدكتور: خالد جمال الجعارات

مشرفاً


الدكتور: يونس عليان الشوبكي

عضواً خارجياً


الأستاذ الدكتور: وليد زكريا صيام

شكر وتقدير

أتوجّه بالشكر الجزيل إلى جامعة الشرق الأوسط ممثلةً برئيس الجامعة

كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على ما أتاحوه من وقت لمناقشة هذه الرسالة

وأخصّ بكلّ الشكر والتقدير المربي الفاضل

الدكتور يونس عليان الشوبكي

على كل ما قدّمه من جهد وإرشاد وتوجيه حتى تخرّج هذه الدراسة بصورتها النهائية

الإهداء

أُتقدم بهذا الانجاز المتواضع

إلى عائلتي الكريمة

وإلى كل من ساندني في هذا الطريق

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	تفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء
و	فهرس المحتويات
ي	قائمة الجداول
ل	قائمة الأشكال
م	قائمة الملاحق
ن	الملخص باللغة العربية
ع	الملخص باللغة الانجليزية
1	الفصل الأول: مقدمة عامة للدراسة
2	1-1 المقدمة
4	2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

الصفحة	الموضوع
5	3-1 أهمية الدراسة
5	4-1 أهداف الدراسة
6	5-1 أنموذج الدراسة
6	6-1 فرضيات الدراسة
7	7-1 مفاهيم الدراسة
9	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة
10	1-2 ذكاء الأعمال
10	1-1-2 مفهوم ذكاء الأعمال
11	2-1-2 أهمية أنظمة ذكاء الأعمال
13	3-1-2 المهام الأساسية لأنظمة ذكاء الأعمال
14	4-1-2 تطبيقات ذكاء الأعمال
15	5-1-2 مكونات نظام ذكاء الأعمال
16	6-1-2 دورة حياة ذكاء الأعمال
17	7-1-2 بناء أنظمة ذكاء الأعمال
18	8-1-2 أنماط الاتصال المستخدمة في بيئة ذكاء الأعمال
19	2-2 التدقيق الداخلي

الصفحة	الموضوع
20	1-2-2 تعريف التدقيق الداخلي
21	2-2-2 تطور أهمية التدقيق الداخلي
23	3-2-2 أهداف التدقيق الداخلي
24	4-2-2 الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي
26	5-2-2 المعايير الدولية للتدقيق الداخلي
27	6-2-2 المبادئ المرتبطة بمهنة التدقيق الداخلي
28	7-2-2 مهنة التدقيق في دولة الكويت
29	3-2 القطاع الصناعي الكويتي
32	4-2 الدراسات السابقة ذات الصلة
40	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ذات الصلة
42	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
43	1-3 منهجية الدراسة
43	2-3 مجتمع الدراسة وعينتها
444	3-3 أساليب جمع البيانات
44	4-3 أدوات الدراسة
45	5-3 صدق الأداة وثباتها

الصفحة	الموضوع
49	6-3 المعالجة الإحصائية
51	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
69	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
70	1-5 النتائج
71	1-5 التوصيات
73	قائمة المراجع
80	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	44
2	نتائج ثبات أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في الشركات الصناعية الكويتية (الفا كرونباخ)	45
3	نتائج ثبات ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية (الفا كرونباخ)	46
4	وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديموغرافية	47
5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	52
6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تطبيقات دعم القرار على جودة التدقيق الداخلي مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	53
7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تطبيقات إدارة المعرفة على جودة التدقيق الداخلي مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	55
8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر التطبيقات التكنولوجية على جودة التدقيق الداخلي مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	57
9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	58
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الأهلية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	60

الرقم	المحتوى	الصفحة
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الموضوعية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	61
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في جودة أداء العمل مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	62
13	قيم معاملات الالتواء واختباري تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح به (tolerance)	64
14	نتائج تحليل الانحدار الخطي الانحدار المتعدد لبحث اثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية	65
15	قيم معاملات الانحدار ونتائج اختبار t لدلالة اهمية هذه المعاملات الناتجة من تحليل الانحدار المتعدد لأثر لتطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية	66

قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	الرقم
6	أنموذج الدراسة	1
13	المهام الأساسية لأنظمة ذكاء الأعمال	2
18	بناء أنظمة ذكاء الأعمال	3

قائمة الملاحق

الصفحة	المحتوى	الرقم
81	أداة الدراسة (الاستبانة)	1
89	أعضاء تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)	2
90	الشركات الصناعية الكويتية	3

أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية

الكويتية

إعداد:

ناصر محمد العتيبي

إشراف:

الدكتور يونس عليان الشوبكي

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في

الشركات الصناعية الكويتية ، حيث قام الباحث بإعداد استبانة من محورين، تناول المحور الأول

تطبيقات ذكاء الأعمال وتكون من (18) فقرة موزعة على (3) أبعاد، في حين تناول المحور الثاني

ضبط جودة التدقيق الداخلي وتكون من (24) فقرة موزعة على (3) أبعاد، حيث قام الباحث بتطبيق

أداة الدراسة على الموظفين العاملين في أقسام المحاسبة والتدقيق الداخلي في الشركات الصناعية

الكويتية بواقع (350) فرداً، وتم أخذ عينة عشوائية بواقع (50%) من إجمالي المجتمع بواقع (175)

فرداً، وبعد أن قام الباحث بتوزيع الاستبانات وجمعها اتضح أن هناك (3) استبانات غير مكتملة

الإجابة، حيث قام الباحث باستبعادها من التحليل، لتصبح عينة الدراسة النهائية (172) فرداً.

وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة الحالية، حيث تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لبيان أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي.

وأظهرت الدراسة في نتائجها أن أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية كان متوسطاً، كما أظهرت النتائج أن مستوى ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية كان متوسطاً، كذلك أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها حرص إدارات الشركات الصناعية الكويتية على تعزيز مستويات كل من دعم القرار وإدارة المعرفة والتطبيقات التكنولوجية.

الكلمات المفتاحية: ذكاء الأعمال، جودة التدقيق الداخلي، الشركات الصناعية الكويتية.

The Impact of Business Intelligence Applications on Controlling of Internal Auditing Quality at the Kuwaiti Industrial Companies

By:

Nasir M. Al-Oteibi

Supervisor

Dr. Younes Al-Shoubaki

Abstract

This study aimed to analyze the impact of business intelligence applications on Controlling of Internal Auditing Quality at the Kuwaiti industrial companies, where the researcher prepared a questionnaire from two axes, the first axis about business intelligence applications consisted of (18) items distributed on (3) dimensions, while the second axis about internal auditing quality control and consisted of (24) items distributed on (3) dimensions, and the researcher applied the study tool on accounting departments staff and internal audit in the Kuwaiti industrial companies of (350) persons, were taken random sample rate (50%) of the total community of (175) individuals, and after that, the researcher distributed questionnaires and collected turned out to be there are (3) questionnaires incomplete answer, where the researcher excluded from the analysis, to become the final study sample (172) individuals.

The descriptive analytical method were used to achieve the objectives of the study due to the nature of its relevance to the current study, where the use of multiple regression tests to demonstrate the impact of business intelligence applications in internal auditing quality control.

The study showed the results of the impact of business intelligence applications in controlling the internal audit quality in the Kuwaiti industrial companies was average, and the results showed that the level of the internal audit quality in the Kuwaiti industrial companies was average, the results also showed the presence of the effect statistically significant applications business intelligence to adjust internal audit quality in the Kuwaiti industrial companies.

The study made a number of recommendations including the importance for the managements of the Kuwaiti industrial companies to enhance all levels of decision support, knowledge management and technological and applications, and the need for action by the managements of the Kuwaiti industrial companies to raise decision support, knowledge management and technological applications levels.

Keywords: Business Intelligence, Internal Auditing Quality, Kuwaiti Industrial Companies.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1 أهمية الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 أنموذج الدراسة

6-1 فرضيات الدراسة

7-1 مفاهيم الدراسة

8-1 حدود الدراسة

9-1 محددات الدراسة

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 المقدمة:

أدى التطور المالي والإداري الذي شهدته كافة أنشطة منظمات الأعمال إلى سعي هذه المنظمات للبحث عن سبل وآليات تساهم في تحسين العملية الرقابية والتقييمية في إدارتها المختلفة، ومن هذه الأساليب التي بدأت منظمات الأعمال بشكل عام والقطاعات الصناعية بشكل خاص بتوظيفها ما يعرف بتطبيقات ذكاء الأعمال.

وبما أن وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المنظمات بسبب تعدد أنشطتها وزيادة حجم الأعمال وزيادة التنافسية بين المنظمات، ولأن ذكاء الأعمال يقوم على مبدأ صنع القرار الأفضل بناءً على جمع البيانات وتحليلها عبر استخدام تقنيات وتطبيقات تكنولوجية حديثة، لذلك بدأت العديد من المنظمات تتجه إلى تبني تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي سعياً للوصول إلى مستوى أفضل في الأداء. والقطاع الصناعي الكويتي يسعى كباقي القطاعات الاقتصادية إلى ضبط جودة التدقيق الداخلي فيه سعياً إلى تحسين الرقابة، وذلك عبر تبني أساليب حديثة تساهم في تحقيق تحسين العملية الرقابية ومنها ذكاء الأعمال، حيث يعمل القطاع الصناعي الكويتي على تطوير إمكاناته وتعزيز مكانته الدولية في السنوات القليلة الماضية.

والقطاع الصناعي الكويتي هو أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني، ويتلقى هذا القطاع دعماً كبيراً من الحكومة الكويتية التي اتخذت عدداً من الإجراءات للدفع قدماً بهذا القطاع، حيث تم تأسيس بنك الكويت الصناعي عام 1973 ليقدم الدعم المالي للمشروعات الصناعية، كما

قامت الهيئة العامة للصناعة بتخصيص مواقع الأراضي الصناعية والبنية الأساسية لهذه المواقع وتهيئة ما يلزم من خدمات صناعية دعماً لهذا القطاع (www.ibkuwt.com).

وعلى الرغم من أهمية قطاع الصناعة التحويلية إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى نسبة 5%، وحوالي 10% من الناتج المحلي غير النفطي، حيث تمثل الصناعات الكيماوية 34.6% من إجمالي الصناعات التحويلية ويليها الصناعات المعدنية المصنعة بنسبة 22%، ويقدر الناتج المحلي للصناعة التحويلية قرابة 831.4 مليون دينار كويتي، ويبلغ عدد المنشآت الصناعية حوالي 5,400 منشأة صناعية باستثناء منشآت القطاع النفطي، ووصل عدد العاملين الكويتيين في النشاط الصناعي عام 2012 إلى 7,997 فرداً، وتمثل نسبة 10% من إجمالي العاملين الكويتيين بما فيها قطاع تكرير النفط، ومرد ذلك إلى القصور الواضح في الاستفادة من التقنيات الحديثة في الصناعات الكويتية بما يخدم التنافسية المحلية والعالمية، إضافة لضعف الكفاءة المهنية في المجالات التقنية للقوى العاملة في القطاع الصناعي (الكندري، 2013، 19).

وهذا القطاع الذي أصبحت أهميته تزداد في السنوات القليلة الماضية جنباً إلى جنب مع القطاع النفطي من حيث تشغيل العمالة الوطنية الكويتية، ومن حيث دعم الاقتصاد الكويتي، بات بحاجة ماسة إلى تطوير وسائل عمله وآلياتها بما يتناسب والتطورات التقنية الحاصلة في كافة مناحي الحياة، ما استدعى إجراء هذه الدراسة لمحاولة توضيح دور ذكاء الأعمال في النهوض بالقطاع الصناعي الكويتي. ولعل ذلك يتم من خلال تحديد أهمية مفهوم ذكاء الأعمال الذي يساعد في استيعاب الوضع السائد لبيئة العمل التي أصبحت تتصف بشدة المنافسة والتعقيد.

بناءً على ما سبق، جاءت هذه الدراسة لتحديد أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

بما أن مساهمة القطاع الصناعي الكويتي في الناتج الإجمالي لا تتعدى نسبة 5%، وحوالي 10% من الناتج المحلي غير النفطي، أصبح هذا الأمر يتطلب بحثاً في أسباب هذا الضعف ومحاولة معالجتها، وتحديد المشكلات التي يعاني منها القطاع الصناعي الكويتي مثل الضعف المتمثل في استخدام التطبيقات الحديثة، والضعف في جودة التدقيق الداخلي لهذا القطاع، بناءً عليه تتمثل مشكلة الدراسة في بيان أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية. وعليه، تحددت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

هل هناك أثر لتطبيقات ذكاء الأعمال على ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل هناك أثر لدعم القرار على ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية؟

2. هل هناك أثر لإدارة المعرفة على ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية

الكويتية؟

3. هل هناك أثر للتطبيقات التكنولوجية على ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية

الكويتية؟

3-1 أهمية الدراسة:

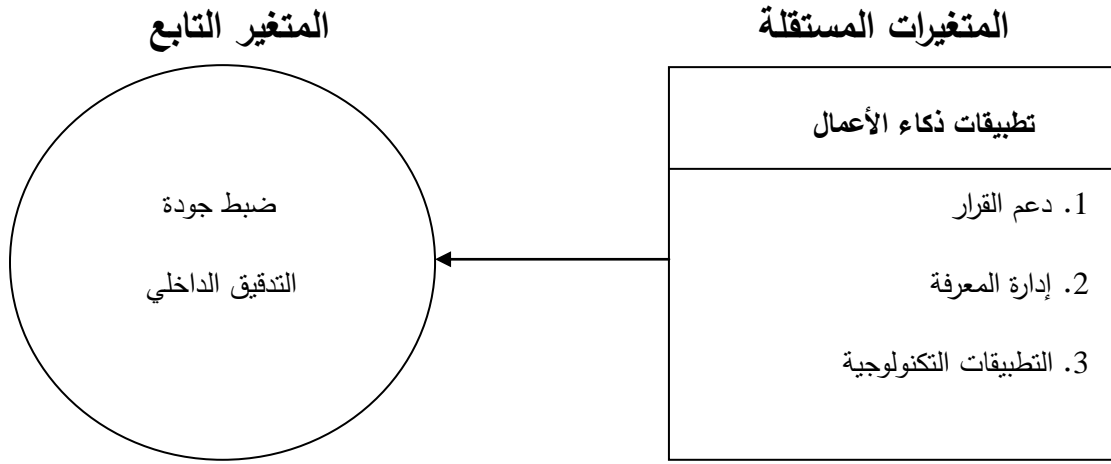
بما أن تطبيقات ذكاء الأعمال من المواضيع التي لم تلق القدر الكافي من البحث والدراسة على مستوى دولة الكويت على حد اطلاع الباحث، وتحديداً في القطاع الصناعي الكويتي حيث لم يجد الباحث دراسات تناولت ذكاء الأعمال في هذا القطاع، وبما أن هذا الموضوع يرتبط بتطوير القطاع الصناعي الكويتي الأمر الذي يعود في نهاية المطاف بالمنفعة والفائدة على المواطن بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا بدوره يعكس الأهمية البالغة لتبني تطبيقات ذكاء الأعمال في الشركات الصناعية الكويتية، وهو ما يوضح أهمية هذه الدراسة من خلال تحديد أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية.

4-1 أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في بيان أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية، وذلك عبر تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. بيان أثر دعم القرار في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية.
2. بيان أثر إدارة المعرفة في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية.
3. بيان أثر التطبيقات التكنولوجية في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية.

5-1 نموذج الدراسة:



شكل رقم (1)

نموذج الدراسة

* الأنموذج من إعداد الباحث اعتماداً على دراسة (الصواف، 2012)، ودراسة (إرثيمه وآخرون، 2013)، ودراسة (العبدلي، 2012)، ودراسة (عثمان وجميل، 2012).

6-1 فرضيات الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر لتطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في

الشركات الصناعية الكويتية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر لدعم القرار في ضبط جودة التدقيق الداخلي في

الشركات الصناعية الكويتية.

- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر لإدارة المعرفة في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية.

- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر للتطبيقات التكنولوجية في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية.

7-1 مفاهيم الدراسة:

1. **ذكاء الأعمال** : يعرّف ذكاء الأعمال بأنه المظلة التي تحتوي على الأدوات، وقواعد البيانات، ومستودعات البيانات، ومنهجيات إدارة الأداء، متكاملة جميعها في برمجيات موحدة تخدم أهداف المنظمة (Turban et al., 2007).

2. **دعم القرار** : عملية تحليل البيانات لمساعدة وحدات اتخاذ القرار في الحصول على معرفة أفضل وأشمل عن عمليات المنظمة وصولاً إلى اتخاذ القرار الأمثل (Westerland, 2008, 13).

3. **إدارة المعرفة** : وهي عمليات تحويل البيانات إلى معلومات، وتحويل المعلومات إلى معرفة (Golfarelli et al., 2004, 3).

4. **التطبيقات التكنولوجية** : وتعني مجموعة الأدوات والتقنيات والتطبيقات البرمجية التي تعمل معاً كمنظومة متكاملة لتحقيق هدف النظام (Dayal et al., 2009, 1).

5. **جودة التدقيق الداخلي** : الأداء الجيد لنظام الرقابة الداخلية وملاءمة النظام المحاسبي المطبق للوصول إلى الفاعلية والكفاءة المناسبة في العمليات والقيود بشكل مستمر بهدف حماية أصول المنظمة وخدمة أهدافها ومساعدتها في التوصل إلى الكفاية الانتاجية القصوى (المعيار رقم " 65" الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين).

6. مؤشرات قياس جودة التدقيق الداخلي:

تقاس جودة التدقيق الداخلي بالاعتماد على المعيار رقم (65) الصادر عن المعهد الأمريكي

للمحاسبين القانونيين، وهي:

- الأهلية: تقاس من خلال المستوى العلمي للمدقق الداخلي وشهاداته المهنية.
- الموضوعية: تقاس من خلال تحديد مدى استقلالية المدقق الداخلي.
- جودة أداء العمل: تقاس من خلال دقة برامج التدقيق الداخلي وكفايتها ونطاق التدقيق.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

1-2 ذكاء الأعمال: ويتضمن: (مفهوم ذكاء الأعمال، أهمية أنظمة ذكاء الأعمال، المهام الأساسية لأنظمة ذكاء الأعمال ، تطبيقات ذكاء الأعمال ، مكونات نظام ذكاء الأعمال، دورة حياة ذكاء الأعمال ، بناء أنظمة ذكاء الأعمال ، أنماط الاتصال المستخدمة في بيئة ذكاء الأعمال).

2-2 التدقيق الداخلي: ويتضمن: (تعريف التدقيق الداخلي، تطور أهمية التدقيق الداخلي، أهداف التدقيق الداخلي، الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي، المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، المبادئ المرتبطة بمهنة التدقيق الداخلي، مهنة التدقيق في دولة الكويت).

2-3 القطاع الصناعي الكويتي

2-4 الدراسات السابقة ذات الصلة: ويتضمن: (الدراسات العربية والأجنبية)

2-5 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ذات الصلة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

يتناول هذا الفصل عرضاً لمتغيرات الدراسة، وذلك من خلال عرض الأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، كما يتناول نبذة تعريفية عن القطاع الصناعي الكويتي ، وعلى النحو الآتي:

2-1 ذكاء الأعمال:

يعد ذكاء الأعمال مقياساً للأداء وتعزيز قدرة ما يسمى بذكاء الم منظمة، وذلك بغرض مراقبة سلوك الإجراءات وتصحيح أي انحراف في أدائها ، حيث يهدف ذكاء الأعمال لصنع أفضل قرار عمل من خلال استخدام المعلومة الدقيقة بالوقت المناسب . كما يتضمن ذكاء الأعمال عدة أنظمة تساعد المنظمات على فهم ما يجعلها ناجحة، والمساعدة على التنبؤ بتأثير المستقبل ، وكنتيجة للقرارات المتخذة في المنظمة تلعب هذا الأنظمة دوراً أساسياً في عملية التخطيط الاستراتيجي لل منظمة، كما تساعد حلول ذكاء الأعمال على تحسين أداء الأعمال في كلّ المستويات.

2-1-1 مفهوم ذكاء الأعمال:

عرف العزوي (2008 ، 18) أنظمة ذكاء الأعمال بأنها: "عملية تحليلية هادفة لجمع المعلومات عن المنافسين والأسواق والزبائن، وتحليلها بدقة لدعم قرارات الأعمال، أو تحويل البيانات والمعلومات والمعارف إلى ذكاء ذي قيمة وجعله قابلاً للتطبيق". كما عرفت بلأنها: "مجموعة البرمجيات المستخدمة في ترشيد القرارات داخل المنظمة وزيادة فاعليتها ، فضلا عن دورها في تقديم احداث المعلومات عن الفعاليات التجارية المختلفة" (Pirttimaki, 2004, 385). وبذات الاتجاه تقريباً عرفت

بأنها: "مجموعة من الأدوات التحليلية المستخدمة في فهم الامكانيات المتوفرة لدى المنظمة والاتجاهات السائدة في السوق والتكنولوجيا المستخدمة في البيئة واعمال المنافسين، لغرض توفير المعلومات اللازمة للمخططين ومنتخذي القرار داخل المنظمة" (Negash, 2004, 177). كما عرفت بأنها: "لغة تفاعل قيمة تستعمل تقنيات متعددة ذات آلية عمل مستقلة لتقدم عروضاً معرفية بصيغة تقارير أو رسوم بيانية وصفية من خلال هيكلية وتنقية وتحليل وتكامل كل البيانات ذات الصلة بموضوع الاهتمام والمنتشرة عبر الأنظمة والتطبيقات وقواعد البيانات المختلفة لتزود بالقيمة المعلوماتية لكل المجاميع من مديري الأعمال وكبار المفكرين إلى أبسط العاملين والمستخدمين وذلك بصورة معالجة تحليلية لاستفسارات الأعمال بالوقت الفعلي المطلوب" (شاهين، 2007، 49).

مما سبق، يرى الباحث أنه من الممكن تعريف ذكاء الأعمال بأنه وظيفة تحليل بيانات البيئة الداخلية والخارجية الخاصة بالمنظمة وتحويلها إلى معلومات تشكل معرفة لدى المنظمة بهدف دعم القرارات المتخذة فيها.

2-1-2 أهمية أنظمة ذكاء الأعمال:

تبرز أهمية أنظمة ذكاء الأعمال من خلال دورها الذي يعمل على إلغاء الانحرافات في البيانات ويمكن من تحقيق التكامل لمصادر بيانات الشركة بتتبعها من لوائح الجداول (مصادر إدخالها) إلى قواعد البيانات وصولاً إلى مستودعات بيانات المشروع، ومن ثم يعرض وجهة نظره ليعمل على إزالة الانحرافات الحاصلة بالأنظمة التشغيلية، وبذلك يمارس نظام ذكاء الأعمال دور الشخص الوسيط ويساعد في معايرة مقاييس البيانات، مما يجعل الجميع يتفقون على المعلومات التي يحللونها. كما تعمل أنظمة ذكاء الأعمال على تطوير كفاءة العاملين في الخط الأول من الموظفين الذين يقومون

بالمهام التشغيلية، إذ يزود النظام بالبيانات الحديثة والدقيقة التي تمكن من تحديد الموارد الهامة وتقليل العدد المطلوب لأداء المهام عبر التحديث الكامل للاتحة الجداول وكذلك توفير الملاك المطلوب لإجراء التحليلات للبيانات، أي أن مضامين تحقيق التكامل بين لائحة الجداول وذكاء الأعمال هي ليست كمية فقط وإنما نوعية أيضاً. كما تساهم هذه الأنظمة في دعم البنية التحتية التنظيمية، حيث أصبح ذكاء الأعمال جزء من البنية التحتية الأساسية للمنظمة كونه مصدر للمعلومات، فكلما جلس الموظفون على مكاتبهم ومن بداية عملية الدخول للشبكة، والبريد الإلكتروني وممارسة أعمالهم المختلفة، يتم تزويدهم وبشكل متزايد بقابلية الدخول الميسر لمصادر البيانات الملائمة عبر أنظمة ذكاء الأعمال (شاهين، 2007، 50-51).

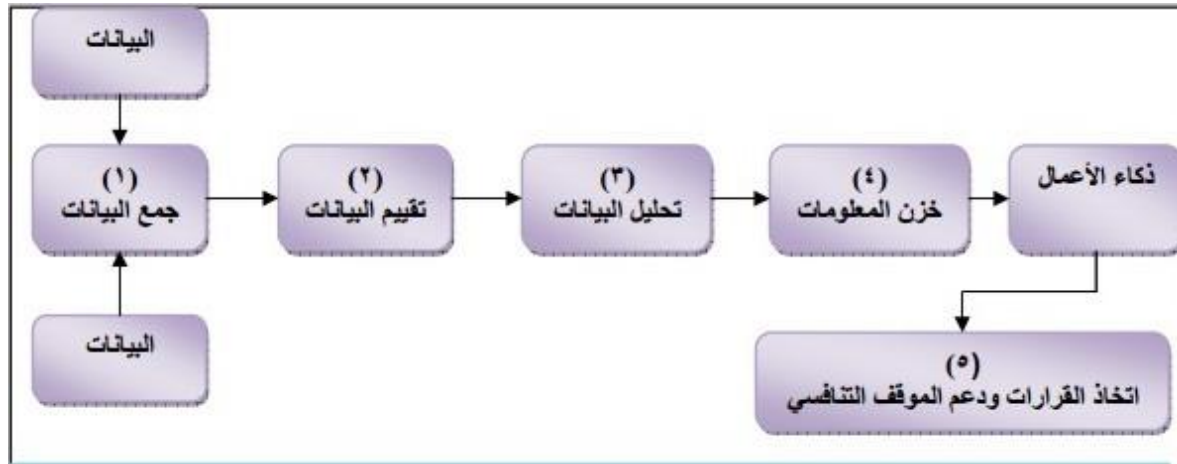
من جهة أخرى تعمل أنظمة ذكاء الأعمال على زيادة توسع وانتشار ممارسات الأعمال الجديدة، من خلال استناد المنظمة لممارسات مثل إدارة علاقة الزبون، ومحاسبة التكاليف المستندة للنشاط، والتحالفات الإستراتيجية، والتوريد الخارجي، وهنا يظهر دور ذكاء الأعمال في تصنيف هذه الطلبات على المعلومات ومعالجتها بما يخدم إنجاز هذه الممارسات. كذلك المساهمة في زيادة ذكاء منظمات الأعمال بشكل عام، والذي يتضح من كيفية التعامل مع الزبائن، المجهزين وعمليات الأعمال الداخلية، وقابلية بناء هياكل البيانات التي تخلق الإدراك للأعمال وذلك من خلال استعمال الأبعاد التي تحمل معاني مشتركة داخل المنظمة (يونس، 2010، 41).

ويرى الباحث مما سبق أن أهمية أنظمة ذكاء الأعمال التي سبق ذكرها تلعب دوراً محورياً في تطوير العنصر البشري بشكل خاص، حيث تقوم هذه الأنظمة بتطوير كفاءة وأداء الموظفين التشغيليين الذين يقومون بالتعامل المباشر مع الأنظمة والبيانات والمعلومات بشكل يجعل منهم أكثر قدرة وكفاءة

على التعامل مع هذه الأنظمة، فالعنصر البشري هو العنصر الأهم في نهاية الأمر، فهو العنصر الذي يقوم بالتعامل مع البيانات والمعلومات بشكل مباشر، وتحليلها وقراءتها للاستفادة منها.

2-1-3 المهام الأساسية لأنظمة ذكاء الأعمال:

تقوم أنظمة ذكاء الأعمال بعدد من المهام الأساسية التي تساعد على تنفيذ واجبها تجاه المنظمة بالشكل الذي يساعدها على اتخاذ القرارات و يدعم موقفها التنافسي، حيث أوضح العزاوي (2013، 56) أن المهام الأساسية لأنظمة ذكاء الأعمال تتمثل في جمع البيانات، وتقييمها، وتحليلها، و تخزينها، وبالتالي الاستفادة منها في دعم عملية اتخاذ القرارات، إلا أن هذه المهام ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض، وفق تسلسل منظم يساعد في الاستفادة من المعلومات التي تجمعها أنظمة ذكاء الأعمال بالشكل الأمثل، وبالطريقة التي تضمن للمنظمة الاستفادة القصوى من البيانات الموجودة في النظام، والشكل التالي يوضح هذه المهام:



* المصدر: العزاوي (2013، 56)

شكل (2)

المهام الأساسية لأنظمة ذكاء الأعمال

ويتبين من الشكل السابق أن المهام الأساسية لأنظمة ذكاء الأعمال تبدأ بمرحلة جمع البيانات، وتنتهي بمرحلة تحويل هذه البيانات إلى معرفة تساهم في دعم عملية اتخاذ القرارات وتدعيم الموقف التنافسي للمنظمة، ففي مرحلة جمع البيانات تقوم أنظمة ذكاء الأعمال بجمعها من المصادر الداخلية والخارجية حسب الأغراض المرجوة منها وبما يخدم عملية اتخاذ القرار، ليتم بعد ذلك تقييم تلك البيانات وكيفية الاستفادة منها، ومن ثم تحليل البيانات للحصول على المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات المختلفة للمنظمة وبما يعزز موقفها التنافسي، وبعد ذلك يتم تخزين المعلومات في قواعد البيانات لكي تكون جاهزة لمتخذي القرار حين طلبها، وأخيراً تأتي مرحلة اتخاذ القرارات ودعم الموقف التنافسي، حيث يتم استرجاع المعلومات المخزنة في قواعد البيانات للاستفادة منها في اتخاذ القرارات المختلفة والتي تساهم في دعم الموقف التنافسي للمنظمة في ظل البيئة التي تعمل فيها.

2-1-4 تطبيقات ذكاء الأعمال:

تتعدد مجالات تطبيق ذكاء الأعمال مثل معرفة نوع الزبائن الحاليين أو رغباتهم، أو ماهية الزبائن المحتملين أو توزيعهم الجغرافي أو الديموغرافي، أو كيفية تحديد الأسعار أو ماهية الخدمات أو البضائع التي يمكن تسويقها في منطقة معينة يتصف سكانها بطبيعة محددة أو صفات محددة، وهناك أمثلة كثيرة على هذه التطبيقات منها على سبيل المثال توليد تقارير تخطيط الموارد العامة (Enterprise Resource Planning “ERP” Reporting)، ومؤشرات الأداء الرئيسية (Key Performance Indicators KPI)، ومعرفة أكثر المنتجات ربحية (Product Profitability)، وإدارة المخاطر (Risk Management)، ومعرفة تكلفة نشاطات العمل (Activity Based Costing)، وإدارة عمليات دعم المنتجات والخدمات (Logistics)، إضافةً إلى تحليل المبيعات،

والتنبؤ بالمبيعات (Forecasting)، وتقسيم المبيعات حسب فئات معينة (Segmentation)، وتحليلات أنظمة إدارة علاقات الزبائن (CRM) Customers Relationship Management، والتخطيط للحملات الدعائية في المكان والزمان المناسبين (Campaign Analytics)، ومعرفة أكثر الزبائن ربحية (Customer Profitability) (حمامي، 2007، 13). ويتضح مما سبق أن أنظمة ذكاء الأعمال تساهم في كافة العمليات والأنشطة المهمة داخل المنظمة بشكل يعكس مدى أهمية هذه الأنظمة.

2-1-5 مكونات نظام ذكاء الأعمال:

يتضمن ذكاء الأعمال حقلاً واسعاً من التقانات المختلفة والمتنوعة، تتألف فيما بينها لتكوين نظام يتصف بالذكاء، يخدم المنظمة لتطوير إمكاناتها الحالية لتطبيق الاستراتيجية الحالية وتطويرها بما يخدم تحقيق الأهداف، حيث أن أي نظام يتألف من أمور أساسية يجب توفرها فيه، وتتمثل في مخزن للبيانات Data warehouse، وأدوات يقوم باستعمالها المستخدم النهائي لتشكيل التقارير من البيانات والمعلومات الموجودة في مستودع البيانات، كما يتضمن أدوات تقوم بالتنقيب في البيانات (Data Mining) وتحليل النتائج لاستخلاص علاقات غير مباشرة، كمثال ذلك اكتشاف أن نسبة كبيرة ممن يشتري الشوكولا يشتري أيضاً كيساً من الأرز إذا رُتّب المنتجان بصورة متتالية في المتجر على سبيل المثال (حسين، 2007، 38).

إلا أن نجاح هذا النظام يعتمد على وجود بنية تحتية قوية قادرة على تقديم مختلف وظائف النظام والتعامل مع مخزن البيانات بسرعة، كما يعتمد على وضع سياسة أمنية خاصة بمخزن البيانات Data warehouse وكيفية الوصول إليه من قبل أشخاص مُخوّلين بصلاحيات محددة،

قادرين على التحليل واستنباط علاقات جديدة أو مخفية ، كذلك بناء التطبيقات بطريقة تمكن من استخدامها عن طريق م تصفح الإنترنت (Web Based Application) وذلك يعطي استقلالاً عن نظام التشغيل المستخدم. كما يعتمد نجاح نظام ذكاء الأعمال على الوصول إلى الهدف المنشود بوصفه كلاً متكاملًا يتألف من عدة متطلبات فرعية، ينبغي تحقيقها جميعاً لتحقيق الوظائف التي نرغب أن ينفذها النظام، وذلك بالسعي لبناء كافة مكونات النظام مع البنية التحتية بجودة مناسبة للتطبيق المطلوب ، وليس الاقتصار على جزء وإهمال أجزاء أخرى ، و تطبيق منهجيات متقدمة خصوصاً في مجال إدارة إجراءات الأعمال (Business Process Management BPM)، وأخيراً يعتمد نجاح النظام على الاستفادة من الدروس المستقاة من نتائج تطبيق أنظمة مشابهة في مؤسسات أخرى والتقدير الدقيق للتكاليف غير المنظورة للنظام (حمامي، 2007، 16).

إذاً يتضح مما سبق أن مكونات أنظمة ذكاء الأعمال المختلفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنجاحها على البنية التحتية الخاصة بها، والسياسات والضوابط الموضوعية من قبل المنظمة على هذه الأنظمة، وبالطبع العنصر البشري الذي يتعامل مع هذه الأنظمة.

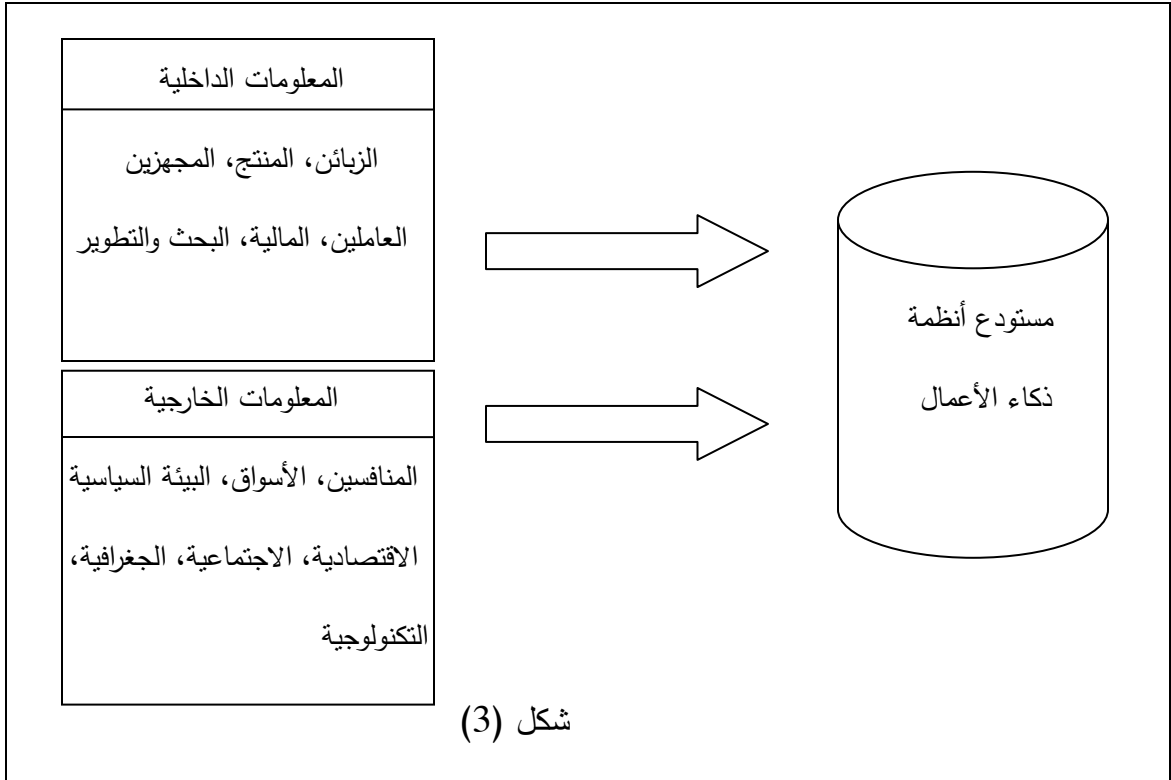
2-1-6 دورة حياة ذكاء الأعمال:

أورد إريتمه وآخرون (2013، 3) عدة مراحل تشكل دور حياة ذكاء الأعمال، حيث تبدأ هذه الدورة بتحديد المتطلبات الخاصة بالمنظمة من حيث الوصول إلى أهداف مؤسسة الأعمال ، وتحقيق الرؤية الاستراتيجية لمؤسسة الأعمال ، واحتياجات العمل الحالية والمستقبلية ، وإجراءات العمل التي يجب تعديلها أو حذفها أو إضافتها ، والتأكد من أن بنية نظام المعلومات المستخدم حالياً تساعد على دعم المؤسسة بطريقة فعالة في زيادة عوائد الاستثمار . ثم تأتي المرحلة الثانية الخاصة بجمع البيانات

والمعلومات المناسبة، حيث يتم التحقق من أن المعلومات المتوفرة حالياً من أنظمة المعلومات المختلفة صحيحة وكافية لفحص وتحليل ومراقبة العمل لحظياً وإحداث تأثير إيجابي فيه ، ومراجعة المعلومات التي نحتاج إليها إضافةً للمعلومات المتوفرة ، ومعرفة ما إذا كان من الممكن تغيير شكل المعلومات الواردة لتكون أشد فعالية ، وهنا تبرز أهمية مرحلة استخلاص البيانات ثم تحويلها إلى شكل مناسب، ثم تحميلها إلى مخزن البيانات . وبعد ذلك تأتي مرحلة استخدام أدوات تحليل البيانات والمعلومات، وذلك لجعل الموظفين قادرين على إنشاء تقارير مختلفة ومتنوعة، حسب الحاجات التي يرونها، بحيث تكون ذات فعالية أشد وفائدة أعظم، إضافةً للتقارير الجاهزة المبنية داخل النظام. وأخيراً يأتي دور مرحلة القيام بالفعل المناسب تبعاً لنتائج هذا التحليل، وقياس الأداء بعد إجراء الفعل.

2-1-7 بناء أنظمة ذكاء الأعمال:

إن بناء نموذج عام لأنظمة ذكاء الأعمال في المنظمات يتطلب منها التعاون مع عمال المعرفة لديها، إذ يتطلب في بناء أنظمة ذكاء الأعمال جمع المعلومات عن البيئة الداخلية للمنظمة وعن البيئة الخارجية التي تعمل فيها، كما يتطلب منها بناء مخزن للبيانات والذي يشير إلى جمع منطقي للمعلومات المجموعة من قواعد البيانات المختلفة والتي تستخدم في دعم عملية اتخاذ القرارات والموقف التنافسي للمنظمة، وقد تعمل بعض المنظمات على تقسيم مخزن البيانات إلى أسواق بيانات والتي تخصص لجزء من المعلومات المتعلقة بلإحدى أنشطة المنظمة، وقد تعتمد بعض المنظمات إلى تقسيمات أخرى خاصة بها وفقاً لظروف الخاصة بهذه المنظمات (Jones, 2010). ويوضح الشكل التالي النموذج العام لبناء أنظمة ذكاء الأعمال:



بناء أنظمة ذكاء الأعمال

المصدر: (Jones, 2010)

ويتضح من الشكل السابق أن مستودع أنظمة ذكاء الأعمال في المنظمة في نهاية الأمر يجب أن يحتوي على كافة البيانات والمعلومات الداخلية والخارجية الخاصة بالمنظمة والمحيط بها بالشكل الذي يضمن لمتخذي القرارات في هذه المنظمات الحصول على كافة المعلومات التي تتطلبها عملية اتخاذ القرارات، وفي الوقت المناسب.

8-1-2 أنماط الاتصال المستخدمة في بيئة ذكاء الأعمال:

يتم إرسال واستقبال البيانات بواسطة الأجهزة المرتبطة عبر شبكة الاتصالات، ووفقاً لنمط الاتصال يوجد ثلاثة أنماط، وهي التراسل البسيط أو ما يسمى بالاتجاه الواحد، وهذا الشكل من نظم

الاتصال يتم من خلاله القيام بعملية واحدة فقط، إما إرسال للبيانات أو استقبال لها، أي أنه لا يسمح بإجراء عمليتي الإرسال والاستقبال في آن واحد، والتواصل نصف المزدوج وهذا النمط من أشكال الاتصال يتم من خلاله القيام بعمليتين ولكن ليس في نفس الوقت، أي أنه يسمح بعملية الإرسال والاستقبال أن تتم معاً ولكن في وقت مختلف، أي أن هذا النوع من التواصل لا يسمح لطرفي الاتصال بالتواصل المتزامن، والتواصل المزدوج أو ما يسمى بالاتجاهين، هذا النمط يسمح بالإرسال والاستقبال معاً في آن واحد وفي نفس الوقت، وهذا النوع من الإرسال في الشبكات يتم عبر جهازين تم تعريف الشبكة لديهما على أساس التواصل المزدوج (القطاونة، 2012، 556).

2-2 التدقيق الداخلي:

تنامي الاهتمام المتزايد من قبل الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة بالتدقيق الداخلي، وقد تمثل هذا الاهتمام في نواح متعددة يأتي في مقدمتها تزايد اهتمام الشركات بإنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفعالية المطلوبة. ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الاهتمام هو فصل الإدارة عن الملكية، وكبر حجم المشروعات، وظهور الشركات متعددة الجنسيات، والشركات الدولية التي تمتاز بتعدد مالكيها وتعقيد عملياتها. لذلك من الواجبات الأساسية للإدارة أن تضع أنظمة للتدقيق الداخلي تكفل حسن سير العمل والالتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا أو الشركة الأم (مخولف، 2007، 46).

وقد تطورت إجراءات وعمليات التدقيق الداخلي من أساليب التدقيق التقليدية إلى الأساليب

الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وأوروبا والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ

أنشطة التدقيق، بحيث يتم تركيز جهود إدارة ال تدقيق الداخلي نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المنشأة ، ويعد وضع نظام تدقيق داخلي يمتاز بالكفاءة والفاعلية ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة، أساساً لحماية المنشأة من المخاطر التي تواجهها، وتقليلاً لاحتمالية التعرض لها إلى أدنى حد ممكن (العازمي، 2012، 41).

ونظراً للاختلاف في ظروف وبيئة العمل التي يعمل بها التدقيق الداخلي، واختلاف أهداف وأحجام المنشآت، إضافة لاختلاف القوانين الداخلية والتشريعات من دولة لأخرى، فإن التدقيق بدوره يتأثر بهذه الاختلافات من حيث إنتاجية وطبيعة عمل المدقق الداخلي، وهذا بدوره تطلب ضرورة وجود معايير وأسس تحكم عمل التدقيق الداخلي كمحاولة لخلق تجانس بين نتائج الأعمال التي يؤديها المدققين الداخليين، وكذلك إمكانية الاعتماد عليها بصورة أوسع (رضوان، 2012، 70).

ويرى الباحث مما سبق أنه كنتيجة حتمية لتطور الأعمال واتساع أنشطتها ذهب الاهتمام بالتدقيق الداخلي إلى نطاق أوسع، وأصبح يعتمد عليه في تقييم فاعلية وكفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسات وكفاءة وأمانة العاملين فيها، كما أصبح يستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فعالية الأساليب الرقابية، والتنبؤ بالفشل المالي لهذه المؤسسات، وتزويد الإدارة العليا بمعلومات ذات مصداقية وصالحة لاتخاذ القرارات بشكل يساهم في تحسين أداء هذه الشركات.

2-2-1 تعريف التدقيق الداخلي:

يعرّف معهد المدققين الداخليين التدقيق الداخلي بأنه "نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة

المخاطر والرقابة" (www.theiia.org)، كما عرّفته بن حواء (2010، 19) بأنه "وظيفة مستقلة

ضمن منشأة يقوم من خلالها شخص تابع للمنشأة بالفحص الدوري لنشاطات المنشأة بهدف مراقبة وإدارة نشاط هذه المنشأة، ولتحديد فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، وأن العمليات شرعية والمعلومات صادقة وأن التنظيمات فعالة والهيكل واضحة ومناسبة، ومساعدة إدارة المنشأة في تحقيق أهدافها المنشودة".

ويمكن من التعريفين السابقين تعريف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة داخلية في المنشأة تهدف إلى تقديم الخدمات والاستشارات للمنشأة لتحسين عملياتها وضبط إجراءاتها، وذلك سعياً لتحقيق أهداف المنشأة من حيث تحسين فاعلية العمليات وإدارة المخاطر المرتبطة بالمنشأة والرقابة على كافة العمليات الداخلية فيها.

2-2-2 تطور أهمية التدقيق الداخلي:

تحدد أهمية التدقيق الداخلي بالدور الذي تؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسة، وتتضح بصورة خاصة من الاتجاه المتزايد الذي ينادي بضرورة تحسين الأداء الرقابي للمؤسسة، ويمكن إرجاع ظهور هذا الاتجاه إلى ثلاث عوامل وهي: زيادة حالات فشل المؤسسات وإفلاسها، والتغيير في أنماط الملكية، والتغيرات في البيئة النظامية التي تعمل فيها المؤسسات (الجرد، 2008، 33).

ونتيجة لظهور العديد من حالات فشل المؤسسات خصوصاً تلك الحالات التي انهارت فيها شركات عملاقة، ولفت ذلك أنظار المستثمرين، والمشرعين، والباحثين، وغيرهم من المهتمين بمجالات الأعمال والاقتصاد، وأجريت العديد من الدراسات والبحوث التي تتناول أسباب انهيار هذه المؤسسات، وخلصت إلى أن السبب الرئيسي هو ضعف الأداء الرقابي فيها نتيجة وجود قصور في استقلالية

مجلس الإدارة، أو انخفاض جودة أداء لجان التدقيق، أو غياب وظيفة التدقيق الداخلي (لطي)،
2007، 187).

ومن ناحية أخرى، شهدت منظمات الأعمال تغييراً في أنماط الملكية نتيجة تحول ملكية الأسهم من المستثمر الفرد إلى المؤسسات الاستثمارية، مثل صناديق الاستثمار، والبنوك وغيرها، وأدى ذلك إلى تركيز الملكية في يد عدد قليل من المستثمرين الذين أصبح لهم تأثير فعال على مجلس الإدارة، وبدأ هؤلاء المستثمرون يناشدون بضرورة التغيير في المواصفات الإدارية والإجراءات والأساليب الرقابية التي تستخدمها المؤسسات بما يحقق الحماية لمصالحهم (نقاز، 2008، 91).

وأدت هذه التطورات في بيئة الأعمال إلى ظهور الحاجة لتدخل الجهات الرقابية والتشريعية لضمان حماية حقوق المستثمرين في المؤسسات المختلفة، ولعل من أبرز مظاهر التغيير في البيئة النظامية التي تعمل فيها المؤسسات والدراسات التي أثرت فيها صدور تقرير لجنة تريديواي في عام 1987 الذي وضع العديد من التوصيات للحد من الغش في القوائم المالية، ولتحسين الرقابة والأداء الرقابي في المؤسسات، وينادي التقرير بضرورة تحسين الأداء الإداري، ووجود لجان تدقيق مستقلة وفاعلة، وإشراف دقيق للجان التدقيق للتأكد من استقلالية كل من المدقق الخارجي والمدققين الداخليين. كذلك صدور قانون (ساربانيس - أوكسلي Sarbanes-Oxly Act) عن الكونجرس الأمريكي في منتصف عام 2002 نتيجة حالات الانهيار في الشركات العملاقة، والذي وضع عدداً من القواعد التي يجب أن تلتزم بها شركات المساهمة، فبعد ارتفاع عدد الفضائح المالية في الولايات المتحدة، بما في ذلك شركة انرون و وورلدكوم ، صدر قانون ساربانيس أوكسلي Sarbanes-Oxley Act بغرض حماية المستثمرين عن طريق تحسين دقة وموثوقية نظام الإفصاح أو التعريف المقدمة عملاً لقوانين

الأوراق المالية، ولأغراض أخرى ، وهذا النظام يؤثر على جميع الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة. ويتطلب أن يحتوي كل تقرير سنوي على تقرير للرقابة الداخلية وذلك يتضمن تقييماً لفاعلية هيكله وإجراءات الرقابة الداخلية من الجهة المصدرة لإعداد التقارير المالية ، حيث زادت أهمية التدقيق الداخلي مع متطلبات هذا القانون، فبالرغم من أن هذا القانون لم يحدد بشكل قاطع دور وظيفة التدقيق الداخلي في حوكمة المؤسسات، إلا أن توسيع متطلبات الحوكمة بالنسبة لكل من لجنة التدقيق، والمدقق الخارجي، والإدارة العليا ومجلس الإدارة يقتضي أيضاً توسيع دور التدقيق الداخلي باعتباره طرفاً رابعاً في حوكمة المؤسسات (Zwaan et al., 2011, 589).

كما صدرت عدد من التوصيات لمعهد المدققين الداخليين في أبريل 2002 والتي قدمت إلى سوق الأوراق المالية بنيويورك والتي تضمنت ضرورة الالتزام بمبادئ الأداء الرقابي، والإفصاح عن تقييم مجلس الإدارة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، وضرورة إنشاء وظيفة مستقلة للتدقيق الداخلي والإبقاء عليها، على أن توفر لها الموارد الكافية والأفراد المؤهلين، فضلاً عن إصدارها للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتي وضعت سنة 2003 وأصبحت نافذة اعتباراً من سنة 2004، والتي تخضع للتحديث من فترة إلى أخرى حسب المستجدات التي تؤثر عليها.

3-2-2 أهداف التدقيق الداخلي:

يرى الصحن وسمير (2009 ، 108) أن أهداف التدقيق الداخلي أعم وأشمل من مجرد العمليات المالية للمنظمة، فهي وظيفة تقييم مستقلة تنشأ لفحص وتقييم كافة الأنشطة، وهي نوع من الرقابة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى، وتحدد أهدافه على النحو الآتي:

1. فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية بشكل يضمن تقليل المخاطر وهذا من خلال القيام بالاختبارات الرقابية لتحديد مدى التزام العاملين بالسياسات واللوائح والمتطلبات الحكومية.
2. مراجعة تقييم نظم إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة محاسبياً ومالياً وإدارياً، وتحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية.
3. القيام بمراجعات منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة ورفع تقارير بالنتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا بهدف حماية أصول المشروع منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت.
4. يقدم التدقيق الداخلي مساعدة للتدقيق الخارجي في تنفيذ التدقيق بسهولة وذلك من خلال الاختبارات التي سبق أن أجراها المدقق الداخلي بالشكل الذي يساهم في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي.

2-2-4 الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي:

تتمثل الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي في التأهيل والصفات الشخصية له وعلاقتها بوجوده ونوعية الأداء المطلوب، ومن ثم فإنه يجب على المدقق قبل التعاقد على مهمة التدقيق أن يقرر ما إذا كانت كفاءته المهنية تتطابق مع أداء هذه المهمة، ولكي يتم الفحص والتدقيق بدرجة مقبولة وملائمة فإن المدقق يجب أن يتوفر لديه كل من التعليم والخبرة، وينال المدقق المستوى العلمي من خلال برامج جيدة ورسمية منظمة في المحاسبة والتدقيق، ولكون المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمثل المعيار الذي يطبقه ويستخدمه المدقق في تقرير ما إذا كانت القوائم المالية للعميل قد عرضت بشكل عادل، فإنه لا يمكن أن يكون هذا الشخص مدققاً ماهراً وبارعاً قبل أن يكون محاسباً ماهراً وبارعاً. وفي مجال التدقيق المالي يخضع المدقق لمتطلبات معينة للدخول إلى ممارسة المهنة، فالمدقق المالي يجب أن

يحصل على ترخيص بمزاولة المهنة من ن التنظيمات المهنية المختصة (Institute Of Internal Auditors IIA, 2009, 11).

ومما لا شك فيه أن كافة إجراءات التدقيق تتطلب قدراً من الحكم الشخصي، ومن ثم فإنه بغض النظر عن قدر التعلم الرسمي الذي حصل عليه المدقق، فإنه لن يكون كافياً وحده كأساس لإبداء رأيه، ولهذا فإن التعليم الرسمي المنهجي يجب أن يدعمه خبره كافية، وذلك بالشكل الذي يمكن المدقق من إجراء ما يلزم من تقديرات حكمية وشخصية عند أداء مهمة التدقيق، ومن ثم فإن المدققين عند كافة المستويات يجب أن ينالوا قدراً من التدريب بحيث يكون مناسباً للمستوى الذي يعملون عنده، بحيث يزيد هذا التدريب كلما زاد هذا المستوى، وأن هذه الضرورة الملحة للتعليم والتدريب تعتمد على "فرض التزامات المهنة"، فضلاً عن مسؤولية المدقق تجاه المجتمع والعميل على حد سواء (Prawitt & Wood, 2009, 73).

ويتضح مما سبق أنه إذا لم يتوفر لدى المدقق الخبرة العلمية والفنية في معالجة أو التعامل مع مشكلة معينة من مشاكل التدقيق، فإنه يجب عليه الحصول على الخبرة والمهارة اللازمة إذا ما كان الوقت يسمح أو إحالة المهمة إلى مدقق أكثر خبرة ودراية، أو أن يرفض المهمة.

من جهة أخرى فقد أورد عبد الصمد (2009، 13) أنه يجب على المدقق بذل العناية المهنية الواجبة عند ممارسة عملية الفحص والتدقيق، حيث يتعلق مفهوم العناية المهنية الواجبة بماذا يجب أن يعمل المدقق وكيفية أداء هذا العمل، فكل فرد يقدم خدمات للمجتمع يجب أن يتحمل مسؤولية أداء مهمته كمهني وبنفس درجة المهارة العادية المتوافرة بشكل عام لدى غيره في نفس المجال، وإزاء ذلك فإن مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة إنما يفرض مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه بواسطة كل

الأشخاص المعنيين بتحقيق معايير العمل الميداني وإعداد التقرير، فالمدقق يجب أن يبذل العناية المهنية الواجبة في التحقق من أن دليل الإثبات كاف ومناسب لتدعيم وتأييد تقرير التدقيق.

ويرى الباحث أن مفهوم العناية المهنية الواجبة يعترف أن المدقق معرض للخطأ في التقدير والحكم، فهو يؤدي خدمته بكل إخلاص ولكنه قطعاً ليس معصوماً من الخطأ، فهو مسؤول أمام العميل وأمام الطرف الثالث عن الإهمال وعدم الإخلاص.

2-2-5 المعايير الدولية للتدقيق الداخلي:

وضع مجمع المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) وسائل تنظيم داخلية أسماها إطار ممارسات مهنية تشتمل على معايير أخلاقية (Code of Ethics) ومجموعة معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، تضمنت معايير للتدقيق الداخلي كما يجب أن تكون عليها، وهي معايير عامة لأنها تنطبق على جميع المدققين الداخليين بصرف النظر عن المنظمة. إلا أن بعض المعايير واستشارات الممارسة التي أوصت بها تتعامل بشكل خاص مع جوانب من حوكمة الشركات (IIA, 2009, 3) وفي هذا السياق فإن هناك ثلاثة معايير هي:

1. معيار الأداء Performance Standard 2100.

2. معيار التنفيذ Implementation Standard 2120.

3. معيار التقييم Evaluation Standard 2130.

وقد أوضح (الدوجي، 2009، 262) أن معيار الاداء (2100) يشير إلى طبيعة العمل ، ويعطي المعيار وصفاً عاماً جيداً لعمل المدقق الداخلي فيحدد حجم عمل التدقيق الداخلي ويضع قائمة بمسؤوليات الادارة ويبين كيف يقود تقييم المدقق الى تقييم العملية الادارية الكلية . أما معيار التنفيذ

(2120) فيعالج بشكل خاص الجانب التوكيدي (Assurance) الذي يقدمه المدقق الداخلي حول كفاءة وفعالية الرقابة التي تحتويها الحوكمة ونظم العمليات والمعلومات وتشمل موثوقية وتكامل المعلومات المالية والتشغيلية، وفعالية وكفاءة العمليات، والانصياع للقوانين والنظم والعقود. وهنا يتوفر النصح في الممارسة بتقديم معلومات أخرى تشير كلها الى الحوكمة فتوسع في شرح مهام مجلس الادارة بما في ذلك ترسيخ عملية الحوكمة والحصول على التأكيدات المتعلقة بفعالية ادارة المخاطر وعمليات الرقابة. كما تؤكد على دور الادارة العليا في متابعة اقامة وادارة وتقييم نظام ادارة المخاطر وعمليات الرقابة، كما تذهب الى ان على المدققين سواء الداخليين او الخارجيين ان يوفروا درجات مختلفة من التأكيد حول حالة فعالية ادارة المخاطر وعمليات الرقابة. أما معيار التقييم (2130) فيعالج بشكل خاص الحوكمة، حيث يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقيّم وأن يقدم التوصيات المناسبة لتحسين عملية الحوكمة لتعزيز الاخلاقيات والقيم المناسبة ضمن المنظمة ، وضمان الأداء التنظيمي الفعال للإدارة والمساءلة، والايصال الفعال للمعلومات حول المخاطر والرقابة الى الاطراف المناسبة في المنظمة، والتنسيق الفعال بين نشاطات مجلس الادارة والمدققين الخارجيين والداخليين والادارة وتواصل المعلومات بينهم.

2-2-6 المبادئ المرتبطة بمهنة التدقيق الداخلي:

ترتبط هذه المبادئ بالمهنة والممارسة العملية للتدقيق الداخلي، حيث يتوقع من المدققين الداخليين تطبيق ودعم الاستقامة والنزاهة التي تنشأ من الثقة التي يمنحونها والتي توفر الأساس للاعتماد على أحكامهم، كذلك موضوعيتهم، حيث يُظهر المدققون الداخليون أعلى درجات الموضوعية المهنية في جمع، وتقييم، وإيصال المعلومات حول النشاط أو العمل تحت الفحص. كما يضع المدققون الداخليون

تقيماً متوازناً لجميع الظروف ذات العلاقة ولا يتحيزون لمصالحهم الشخصية أو لآخرين في إصدار الأحكام. كذلك يحترم المدققون الداخليون قيمة وحيازة المعلومات التي يحصلون عليها، ولا يفصحون عن هذه المعلومات بدون صلاحيات مناسبة، إلا في حالة الإلزام القانوني أو المهني لفعل ذلك، ومن جهة أخرى يطبق المدققون الداخليون كلاً من المعرفة، والمهارات، والخبرات المطلوبة في تقديم خدمات التدقيق الداخلي (IIA, 2009, 2).

ويرى الباحث مما سبق أن السلوك الشخصي للمدقق الداخلي ينعكس انعكاساً مباشراً على جودة عملية التدقيق، هذا من حيث العوامل الشخصية، أما من حيث التدقيق كوظيفة فإنها تتأثر إضافة لتأثرها بالعامل الشخصي فإن جودة عملية التدقيق تتأثر تأثيراً مباشراً بالآلية التي يتم من خلالها جمع البيانات وتنظيمها وتبويبها في المنظمة، وهذا يعود بدوره لمدى نجاح تطبيق أنظمة نكاه الأعمال في هذه المنظمة، حيث أنها المسؤولة عن جمع البيانات، وترتيبها، ونقلها، وخبزها، ومن ثم تقديمها لصناع القرارات في المنظمة على هيئة معلومات يمكن فهمها وقراءتها والاستفادة منها.

2-2-7 مهنة التدقيق في دولة الكويت:

أوضح التويجري (2010، 94) أن هناك قصوراً واضحاً في بيئة عمل مراقب الحسابات في دولة الكويت من حيث الأحكام المتعلقة بدور ومهمة مراقب الحسابات وفقاً لقانون التجارة الكويتي لسنة 1980، والسارية المفعول، وعلى النحو الآتي:

- نظراً لكافة التطورات الحديثة والتحديات التي طرأت على مهنة التدقيق، ونظراً للتطور الحاصل

في التشريعات الخاصة بالتدقيق والصادرة عن الجمعيات والهيئات الدولية المتخصصة

بالتدقيق، فإن مهنة التدقيق في دولة الكويت لا زالت تعاني من تأخر واضح في مواكبة هذه المستجدات.

- إن المحاولات التي تم تقديمها للمهنة بمناسبة تقديم مشاريع قوانين معينة ذات صلة وثيقة بعمل المراقب وبالتحديد مشروع قانون الشركات التجارية والتي قدمته وزارة التجارة والصناعة للنقاش منذ (2007/6/24) لم تأتي باقتراحات وحلول جذرية لترتيب المهنة، بل اكتفت ببعض المقترحات الجزئية، وهذا ما يعكس حاجة الكويت إلى تطوير التشريعات والمعايير واللوائح الخاصة بهذه المهنة بهدف الارتقاء بمستوى جودة التدقيق، لتحقيق قدرة على مواكبة المستجدات المحلية والاقليمية والعالمية، وأخذ مركز في ظل التنافسية الدولية الواضحة في المنطقة.

2-3 القطاع الصناعي الكويتي:

تمثل التنمية الصناعية عنصراً هاماً من عناصر التطور في أي دولة من الدول، وقد ازدادت أهمية الصناعة في العصر الحالي وخاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى الآن جاهدة لتعويض ما فاتها وتقليص الفجوة الكبيرة الموجودة بينها وبين الدول المتطورة. وينطبق ذلك بالطبع على الكويت رغم اعتمادها الكبير على النفط كمصدر أساسي من مصادر الدخل القومي، ولعل أهداف التصنيع بالنسبة لدولة نفطية مثل الكويت ربما تختلف من حيث أولوياتها عن دولة أخرى نامية غير نفطية. ولكن تظل الصناعة وسيلة أساسية من وسائل تنويع مصادر الدخل القومي التي تركز عليها الكويت في الوقت الحالي. ويوضح تطور الصناعة في الكويت في السنوات الماضية مقدار الاهتمام بهذا الركن الأساسي من أركان التنمية الاقتصادية، فقد كان الناتج المحلي الإجمالي من الصناعة التحويلية لعام 1970م

(45) مليون دينار، وبلغ في عام 1979م حوالي (350) مليون دينار، وكان عدد المنشآت الصناعية حوالي 2030 منشأة. نتيجة لإحصاء الصناعة لعام 1966م، وزاد عدد هذه المنشآت الصناعية إلى 3000 منشأة، وذلك وفق إحصاء للمنشآت الصناعية تم في الكويت عام 1974م، ثم بلغ عدد المنشآت الصناعية في آخر إحصاء لوزارة التخطيط عام 2004 حوالي 5,400 منشأة صناعية، لا تشمل منشآت القطاع النفطي، وفي عام 2008 بلغ إجمالي عدد المنشآت الصناعية في دولة الكويت 6.900 منشأة (النجادة، 2008).

ومع بداية عام 1952 تبين للحكومة في الكويت مدى الحاجة إلى تنمية صناعية شاملة في البلاد، فأخذت على عاتقها تشجيع القطاع الصناعي وتنميته في إطار خطط التنمية الشاملة للبلاد وإنشاء مناطق صناعية تتوافر فيها الخدمات والمنافع اللازمة لجذب الصناعات وتوطينها. وكان من الأهداف الوطنية دائماً التقليل من اعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط وتشجيع النمو الاقتصادي للمحافظة على مستوى المعيشة ورفعها في البلاد. وفي عام 1965 عمدت الحكومة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات لتنفيذ سياستها في دعم وتنمية التوسع في الصناعات التحويلية، ومن هذه الإجراءات:

1. تنظيم الهيكل الإداري للقطاع الصناعي في ضوء ما ورد بقانون الصناعة رقم 6 لسنة 1965 من مواد وأحكام (وقد حل محله حديثاً القانون الجديد رقم 56 لسنة 1996) وقد تم بموجبه إنشاء الهيئة العامة للصناعة.

2. إنشاء معهد الكويت للأبحاث العلمية وكلية الهندسة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لتكون روافد أساسية لدعم الصناعة الكويتية بالدراسات والخبرات العلمية المتخصصة.

3. إنشاء بنك الكويت الصناعي لتمويل المشروعات الصناعية عام 1973، وقد قام البنك مذ تأسيسه و حتى عام 2000 بتمويل العديد من المشروعات الصناعية.

ولدفع عجلة التقدم الصناعي قامت الحكومة بتخصيص بعض الحوافز كتوفير قسائم الأراضي الصناعية مقابل إيجار زهيد ، وإعفاء المعدات المستوردة وقطع الغيار والمواد الخام من الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى عدم فرض ضرائب على الصادرات ، وكذلك تزويد المشاريع الصناعية بالماء والكهرباء والغاز الطبيعي بأسعار رمزية ، وإسهام الحكومة في تكاليف دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية الجديدة وتزويد مثل هذه المشاريع بقروض طويلة الأمد وبسعر فائدة ضئيل 4%. وكدعم منها لهذه المشاريع عمدت الحكومة إلى إعطاء الأولوية في الشراء للمنتجات المحلية عن مثيلاتها من المنتجات المستوردة في المناقصات العامة ولو زاد سعرها عن نسبة 10%.

واعتماداً على ما ورد في قانون الصناعة رقم 1996/56 في الشؤون الصناعية وتحديداً في فصل المنشآت والحرف الصناعية ، فإن المنشأة الصناعية هي كل منشأة يكون غرضها الأساسي تحويل الخامات أو المواد الأولية إلى منتجات كاملة الصنع أو نصف مصنعة أو وسيطة ، أو تحويل المنتجات نصف المصنعة أو الوسيطة إلى منتجات كاملة الصنع، ويدخل في ذلك أعمال المزج والفصل والتشكيل وإعادة التشكيل والتجميع والتعبئة والتغليف، كل ذلك إذا كان العمل في المنشأة يدار أساساً بقوة آلية (المادة 2 من قانون الصناعة رقم 1996/56).

2-4 الدراسات السابقة ذات الصلة:

دراسة (Westling, 2008) "Business Intelligence: A Way to Get in Control of Your Data".

هدفت الدراسة إلى تغطية حقل ذكاء الأعمال نظرياً وعملياً في السويد، حيث استعرضت الدراسة في جزئها النظري مفهوم ذكاء الأعمال وهيكلته والفوائد التي يمكن أن يقدمها للمنظمة، كما تناولت تقنية مستودع البيانات، وآلية عمل تقنية تكامل البيانات (الاستخلاص، والنقل، والتحميل). أما الجانب العملي من الدراسة فقد تم تقسيمه إلى جزأين، تناول الجزء الأول بناء نظام ذكاء أعمال منخفض الكلفة بالاعتماد على الطرق المقترحة في الجانب النظري، أما الجزء الثاني فقد استعرض كيفية توليد التقارير الديناميكية، وسبل تنفيذ الخوارزميات التنبؤية في التطبيقات المقترحة. وأظهرت الدراسة في نتائجها أنه من الممكن النجاح في بناء تطبيقات ذكاء أعمال فعالة وذات كلفة منخفضة بالاعتماد على تقنية مستودعات البيانات، وتكامل البيانات، وتوليد التقارير. وأوصت الدراسة بتطبيق النتائج التي توصلت لها الدراسة في بناء نظم ذكاء أعمال بسيطة ومنخفضة الكلفة وتتسم بالكفاءة.

دراسة نغاز (2008) " التدقيق الداخلي كأداة فعالة في اتخاذ القرار : دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية".

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى إمكانية مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل القرارات المتخذة بمختلف مستوياتها الإدارية داخل المؤسسة (مجمع صيدال-الجزائر)، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (150) موظفاً وموظفة من العاملين في مؤسسة صنع الأدوية في الجزائر، حيث قام الباحث بتطوير استبانة لغايات الدراسة، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة حيث

أظهرت نتائج الدراسة أن اعتماد تدقيق داخلي بجميع مقوماته من شأنه أن يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل القرارات المتخذة على جميع المستويات، كما تزيد توجيهات الخبرات الخارجية - الم دقق الخارجي - من فاعلية التدقيق الداخلي في الإسهام في عملية اتخاذ القرارات، كما أظهرت النتائج أن مساهمة التدقيق الداخلي في عملية تفعيل جميع القرارات المتخذة يتوقف على مدى قناعة المستويات الإدارية المختلفة بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي ، كما أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تتبنى نماذج وطرق تسييرية حديثة تساعد على بلوغ أهدافها، وتهتم بالتدقيق الداخلي.

دراسة (Vodapalli, 2009). "Critical Success Factors of BI Implementation"

هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة أهم عوامل النجاح الحرجة لتطبيق نظام ذكاء الأعمال من خلال جمع البيانات من المتخصصين في مجال تنفيذ نظام ذكاء الأعمال، وتحليل هذه الإجابات للوصول إلى أهم العوامل الحرجة لتنفيذ ذكاء الأعمال، واستخدم الباحث أسلوب المقابلة في جمع البيانات مع (7) من أهم المتخصصين في حقل ذكاء الأعمال وتكنولوجيا المعلومات في الدنمارك. وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم عوامل النجاح الحرجة مرتبة حسب الأولوية هي: وضوح الرؤية والأهداف، والتزام الإدارة بالدعم والرعاية، ومشاركة الإدارة العليا، والتفاعل بين مجتمع الأعمال وتكنولوجيا المعلومات، وحوكمة المعلومات عبر مفهوم ذكاء الأعمال، ومشاركة المستفيدين النهائيين. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام منظمات الأعمال بعوامل النجاح الحرجة لتطبيق نظام ذكاء الأعمال حيث أن النتائج أظهرت تأثر تطبيق نظام ذكاء الأعمال بالعديد من العوامل الحرجة.

دراسة بن حواء (2010) "دور وأهمية التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز".

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى تأثير التدقيق الداخلي على فعالية التسيير والأداء في مؤسسة سونلغاز الجزائرية، وقد تكونت عينة الدراسة من (55) موظفاً وموظفة من العاملين في أقسام المحاسبة التابعة للمؤسسة، وقد قامت الباحثة بتطوير أداة للدراسة يمكن من خلالها تحديد دور وأهمية التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة نسبياً نظراً لخضوعها للمدير العام في المؤسسة، ما يكسبها القوة على الرقابة على كافة أقسام ومدراء المؤسسة، كما أظهرت النتائج أن نجاح عملية التدقيق لا يتوقف على كفاءة المدقق بل يرجع إلى احترامه للمعايير الدولية المتعارف عليها، كما أظهرت النتائج أن اعتماد المعايير الدولية للتدقيق الداخلي من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في تفعيل وصنع القرارات، وتحسين النتائج والرفع من حجم المردودية. وأوصت الدراسة بأهمية الحرص على استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي في مؤسسة سونلغاز الجزائرية.

"Are internal auditing (Sarens, Allegrini, D'Onza, & Melville, 2011) دراسة practices related to the age of the internal audit function?: Exploratory evidence and directions for future research".

هدفت الدراسة إلى تحليل واستكشاف ما إذا كانت ممارسات وتطبيقات التدقيق الداخلي ذات علاقة بعمر وظيفة التدقيق الداخلي، واعتمدت الدراسة على بيانات جمعت من الهيئة المشتركة لدراسة المعرفة التي أجراها معهد مدققي الحسابات الداخلي في عام 2006، واستغرق تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة أربع سنوات بواقع 9366 شخصاً، موزعين على 92 بلداً. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المدقق الداخلي الأكبر عمراً والأكثر خبرة بالتالي هو الأكثر ممارسة وتطبيقاً لمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الدولي ، كما أظهرت النتائج أن المدققين الداخليين الأكبر عمراً أكثر حرصاً على مراعاة ضمان الجودة وتحسين مستوى الأداء ، كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن المدققين الداخليين الأكبر عمراً هم أصحاب جداول أعمال في التدقيق الداخلي أكثر تنوعاً. وأوصت الدراسة بضرورة توظيف المدققين ذوي الخبرة الطويلة.

"Internal audit (Zwaan, Stewart & Subramaniam, 2011) دراسة involvement in enterprise risk management".

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر مشاركة المدققين الداخليين في إدارة المخاطر في المؤسسة على مدى رغبتهم في تقديم بيان تفصيلي لإجراءات إدارة المخاطر، وتم تطبيق الدراسة في استراليا على المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء، وتكونت عينة الدراسة من (117) مدققاً داخلياً معتمداً. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك مشاركة عالية في إدارة المخاطر من قبل المدققين الداخليين، وأن المدققين الداخليين يحرصون على تقديم إبلغات دورية للإدارات في مؤسساتهم عن احتمال وقوع

مخاطر، كما أظهرت نتائج الدراسة أن كافة المؤسسات التي تم توزيع الاستبانة عليها تتمتع بقسم خاص لإدارة المخاطر، وتحرص على مشاركة المدققين الداخليين في نشاط هذا القسم. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز مشاركة المدققين الداخليين في إدارة المخاطر.

دراسة الصواف (2012) "ذكاء الأعمال ودوره في تعزيز قرارات الإنتاج والعمليات: دراسة استطلاعية في الشركة العامة للألبسة الجاهزة في الموصل".

هدفت الدراسة إلى تحليل دور ذكاء الأعمال في تعزيز قرارات الإنتاج والعمليات في الشركة العامة للألبسة الجاهزة في محافظة الموصل العراقية، حيث تكونت عينة الدراسة من (22) فرداً من العاملين في الشركة العامة للألبسة الجاهزة في الموصل. وأظهرت نتائج الدراسة ضعف درجة الوعي لدى المديرين في الشركة حول نظم تقانة المعلومات ودورها في دعم القرارات على اختلاف أنواعها، كما أظهرت النتائج عدم اعتماد نظم دعم القرارات في اتخاذ القرارات العملية والاعتماد على الحدس في اتخاذ القرار. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل اهتمام المديرين في الشركة بإدخالهم في دورات تدريبية حول نظم تقنيات الأعمال.

دراسة نور وآخرون (2012) "استخدام منهج سيجما ستة Six Sigma في ضبط جودة التدقيق الداخلي: دراسة ميدانية على المستشفيات الخاصة الحائزة على جائزة الجودة والتميز في محافظة عمان".

هدفت الدراسة إلى استخدام منهج Six Sigma في ضبط جودة التدقيق الداخلي في المستشفيات الخاصة الأردنية الحائزة على جائزة الجودة والتميز في محافظة العاصمة، وتكونت عينة الدراسة من (67) فرداً من العاملين في أقسام الجودة والتدقيق الداخلي أو من يقوم مقامهم. وأظهرت

نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة معنوية لمعايير Six Sigma (التزام ودعم القيادة العليا، والتغذية العكسية والقياس، والتحسين المستمر، والعمليات والأنظمة، والموارد البشرية) على جودة التدقيق الداخلي (العناية المهنية، وإدارة أنشطة التدقيق الداخلي، وتقييم إدارة المخاطر، وتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، وايصال النتائج). وأوصت الدراسة بالاهتمام بمفهوم Six Sigma واستخدامه في المستشفيات لما له من أهمية من الناحية العلمية من خلال تقليل الأخطاء الطبية وتحسين جودة الخدمات.

دراسة زويلف والحنيطي (2012) "تأثير نتائج تطبيق ذكاء الأعمال في مجال التمويل على ربحية المصارف الإسلامية".

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير عمليات التوريق كأحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال في مجال التمويل على ربحية المصارف الإسلامية، وتم تطبيق الدراسة على بنك دبي الإسلامي نموذجاً، حيث تم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للبنك للفترة من 2003-2010 من أجل تحديد هدف ذلك، وتم استخدام أربعة مؤشرات مالية لقياس الربحية هي: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم الواحد، والعائد على المبيعات. وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق في جميع مؤشرات قياس الربحية لبنك دبي الإسلامي تعزى للقيام بعمليات التوريق كأحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام تطبيقات ذكاء الأعمال في المصارف الإسلامية.

دراسة (Mohammad, 2012) "The Impact of Business Intelligence and Decision Support on the Quality of Decision Making: An Empirical Study on Five Stars Hotels in Amman Capital".

هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة أثر ذكاء الأعمال ونظم دعم القرار على جودة صناعة القرار، حيث تم تطبيق الدراسة على الفنادق من فئة خمسة نجوم في العاصمة الأردنية عمان، وتكونت

عينة الدراسة من (113) فرداً. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر واضح لدور ذكاء الأعمال في جودة صناعة القرار في الفنادق من فئة الخمسة نجوم من خلال تقديمها لتقارير تحتوي على معلومات ذات جودة عالية تسرع في عملية اتخاذ القرار. وأوصت الدراسة بضرورة أن تعمل الفنادق فئة الخمسة نجوم على بناء نموذج متكامل لتحقيق أقصى قدر من الأرباح الصافية من استخدام ذكاء الأعمال ونظم دعم القرار من خلالها.

دراسة عثمان وجميل (2012) "امكانية استخدام تقنيات الذكاء الصناعي في ضبط جودة التدقيق الداخلي: دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على امكانية استخدام تقنيات الذكاء الصناعي في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من (188) فرداً من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ومديري التدقيق الداخلي في هذه الشركات. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لاستخدام تقنيات الذكاء الصناعي في ضبط جودة التدقيق الداخلي والتي حددها الباحث بالأبعاد الآتية: (العناية المهنية، وإدارة أنشطة التدقيق الداخلي، وتقييم إدارة المخاطر، وتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، وإيصال النتائج). وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة استخدام برمجيات تكنولوجية متطورة وأجهزة ومعدات تكنولوجية وحاسوبية حديثة لتطوير عمليات التدقيق الداخلي.

دراسة العبدلي (2012) "أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية".

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية في جودة عملية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية المدرجة في سوق الأوراق المالية، وتكونت عينة الدراسة من (114) فرداً من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ومديري التدقيق الداخلي والعاملين في أقسام المحاسبة والتدقيق الداخلي في هذه الشركات. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لتطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية (الافصاح والشفافية، والمساءلة، والمسؤولية، والعدالة، والاستقلالية، والقوانين والأنظمة) في جودة عملية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية، وقد حدد الباحث أبعاد قياس جودة التدقيق الداخلي بالأبعاد الآتية (الأهلية، والموضوعية، وجودة أداء العمل). وأوصت الدراسة بأهمية إيلاء استقلال المدقق الداخلي الأهمية التي يستحقها، وضرورة الالتزام بالأنظمة والتشريعات الخاصة بالتدقيق الداخلي.

دراسة ارتيمة وآخرون (2013) "ذكاء الأعمال وأثره على الإبداع التقني: دراسة حالة لشركة أدوية الحكمة".

هدفت الدراسة إلى قياس أثر ذكاء الأعمال بمتغيراته (مستودعات البيانات، والتنقيب عن البيانات، والمعالجة التحليلية المباشرة) على الإبداع التقني، حيث تكونت عينة الدراسة من (50) فرداً من العاملين في شركة الحكمة لصناعة الأدوية في العاصمة عمان. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لذكاء الأعمال بمتغيراته (مستودعات البيانات، والتنقيب عن البيانات، والمعالجة التحليلية المباشرة)

على الإبداع التقني، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد منظمات الأعمال على التكنولوجيا الحديثة في تطوير أعمالها لما لهذه التكنولوجيا من دقة عالية في انجاز الأعمال.

دراسة العزاوي (2013) " استخدام أنظمة ذكاء الأعمال في تنمية رأس المال البشري : دراسة استطلاعية لعينة من الموظفين في وزارة الصحة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أنظمة ذكاء الأعمال في تنمية رأس المال البشري في وزارة الصحة العراقية، حيث أوضحت مشكلة الدراسة وجود قصور واضح في استخدام أنظمة ذكاء الأعمال والاستفادة من مزاياه في تنمية رأس المال البشري في وزارة الصحة العراقية، وتكونت عينة الدراسة من (31) فرداً من العاملين في الوزارة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين أنظمة ذكاء الأعمال وتنمية رأس المال البشري في وزارة الصحة العراقية، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام وزارة الصحة بتنمية رأس مالها البشري من خلال الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة والاستفادة منها، فضلاً عن قيامها بتوفير كافة المستلزمات اللازمة لذلك.

2-5 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ذات الصلة:

يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة أنها تناولت ذكاء الأعمال وعلاقته بمتغيرات مختلفة، باستثناء دراسة عثمان وجميل (2012) التي تناولت علاقة ذكاء الأعمال بجودة التدقيق الداخلي، إلا أن الدراسة الحالية اختلفت في معالجة فرضيات الدراسة وتحديد أبعاد المتغير المستقل، أما دراسة إريتمه وآخرون (2013) فقد تناولت أبعاد ذكاء الأعمال متمثلة بكل من (مستودعات البيانات، والتنقيب عن البيانات، والمعالجة التحليلية المباشرة) وهي كما رأى الباحث أبعاد مرتبطة بتقنية دعم القرار الذي يمثل بعداً رئيساً من أبعاد ذكاء الأعمال . كما أن الدراسات السابقة تناولت

تطبيقاً على مجتمعات عربية وأجنبية مختلفة ، في حين قامت الدراسة الحالية بتحليل أثر تقنيات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية ، وعلى حد اطلاع الباحث فإن أيّاً من الدراسات السابقة لم تتناول هذا الأمر .

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1-3 منهجية الدراسة

2-3 مجتمع الدراسة وعينتها

3-3 أساليب جمع البيانات

4-3 أدوات الدراسة

5-3 صدق الأداة وثباتها

6-3 المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهجية الدراسة ومتغيراتها، إضافة لمجتمع الدراسة وعينتها والأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها ، وعرضاً لاختبار ثبات أداة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

3-1 منهجية الدراسة:

تبنت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، أما وصفيًا عبر مراجعة الأدب النظري والمراجع والدراسات السابقة التي تناولت كلاً من ذكاء الأعمال وجودة التدقيق الداخلي في محاولة لبناء إطار نظري حول هذه المتغيرات، في حين تمثل الجانب التحليلي عبر إعداد استبانة قام الباحث بإعدادها بهدف جمع بيانات أفراد عينة الدراسة حول أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية، حيث قام الباحث بتطبيق دراسة ميدانية على الشركات عينة الدراسة.

3-2 مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة في الموظفين العاملين في أقسام المحاسبة وأقسام التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية والبالغ عددها (35) شركة (kse.com.kw) (ملحق 3)، حيث تم استبعاد (4) شركات صناعية غير كويتية عاملة في دولة الكويت، حيث بلغ مجتمع الدراسة (350) فرداً، وتم أخذ عينة عشوائية بواقع (50%) من إجمالي المجتمع بواقع (175) فرداً، وبعد أن قام الباحث بتوزيع

الاستبانات وجمعها اتضح أن هناك (3) استبانات غير مكتملة الإجابة، حيث قام الباحث باستبعادها من التحليل، لتصبح عينة الدراسة النهائية (172) فرداً، والجدول التالي يوضح هذا التوزيع:

جدول (1)

الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

الاستبانات الموزعة		الاستبانات المستردة		الاستبانات الصالحة للتحليل	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
175	%100	175	%100	172	%98

3-3 أساليب جمع البيانات:

- المصادر الأولية: استبانة يقاس من خلالها آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية.
- المصادر الثانوية: المراجع والكتب والأبحاث المحكمة والرسائل التي تناولت كلاً من ذكاء الأعمال وجودة التدقيق الداخلي.

4-3 أدوات الدراسة:

إجراء دراسة ميدانية على القطاع الصناعي الكويتي وفقاً للتفاصيل الآتية:

1 تطوير استبانة يمكن من خلالها جمع آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر تطبيقات ذكاء

الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية.

2 استخدام اختبارات الانحدار البسيط والمتعدد لبيان أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط

جودة التدقيق الداخلي.

3-5 صدق الأداة وثباتها:

بهدف التأكد من صدق أداة الدراسة قام الباحث بتوزيعها على عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في تخصص المحاسبة في الجامعات الأردنية، وذلك بهدف إبداء الرأي حول مدى صلاحية الاستبانة وفقراتها للتطبيق على أفراد عينة الدراسة ، ، حيث قام الباحث بإجراء التعديلات المقترحة من قبل المحكمين والتي تضمنت إعادة صياغة عدد من الفقرات، كما تضمنت حذفاً لبعض الفقرات وإضافة لفقرات جديدة، كما تضمنت دمجاً لعدد من الفقرات المكررة.

كما تم اختبار ألفا كرونباخ لأبعاد فقرات الاستبانة بهدف التأكد من ثباتها. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (2)

نتائج ثبات أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في الشركات الصناعية الكويتية (الفا كرونباخ)

الرقم	المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
	دعم القرار	7	0.838
	إدارة المعرفة	6	0.732
	التطبيقات التكنولوجية	5	0.672
	ذكاء الأعمال	18	0.849

يبين الجدول (2) أن مجالات أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في الشركات الصناعية الكويتية تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية ، إذ كانت أكبر من 0.60 وفقا لمعيار كوهين حيث بلغت للاستبيان ككل 0.849 كما بلغت 0.838 لمجال دعم القرار و 0.732 لمجال إدارة المعرفة و 0.672 لمجال التطبيقات التكنولوجية وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض إجراء مثل هذه الدراسة وتشير الى قيم ثبات مناسبة . وتعكس هذه النتائج وجود انسجام وتقارب ما بين مجموع تباين فقرات المجال الواحد إلى التباين الكلي للمجال ما يشير إلى تناسق التباين الفرعي مع الكلي وبالتالي الاستنتاج بثبات هذه الفقرات ضمن مجالها.

وفيما يتعلق بنتائج ثبات ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية فقد تم إجراء اختبار الآتي:

جدول (3)

نتائج ثبات ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية (ألفا كرونباخ)

الرقم	المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
	الأهلية	8	0.812
	الموضوعية	8	0.832
	جودة أداء العمل	8	0.756
	ضبط جودة التدقيق الداخلي	24	0.900
	الاستبيان ككل	42	0.931

يبين الجدول (3) ان مجالات ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية ، إذ كانت اكبر من 0.60 وفقا لمعيار كوهين حيث بلغت للاستبيان ككل 0.900 كما بلغت 0.812 لمجال الأهلية و 0.832 لمجال الموضوعية و 0.756 لمجال جودة أداء العمل وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض إجراء مثل هذه الدراسة وتشير الى قيم ثبات مناسبة . وتعكس هذه النتائج وجود انسجام وقرب ما بين مجموع تباين فقرات المجال الواحد إلى التباين الكلي للمجال ما يشير إلى تناسق التباين الفرعي مع الكلي وبالتالي الاستنتاج بثبات هذه الفقرات ضمن مجالها.

كما قام الباحث بتحليل المتغيرات الديموغرافية الخاصة بأفراد عينة الدراسة، والجدول الآتي

يوضح هذا التوزيع:

جدول (4)

وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
العمر	أقل من 30 سنة	40	23.26
	من 30 إلى 39 سنة	70	40.70
	من 40 إلى 49 سنة	50	29.07
	50 سنة فأكثر	12	6.97
	المجموع	172	100.00
المؤهل العلمي	بكالوريوس	132	76.74
	ماجستير	33	19.19
	دكتوراه	7	4.07

100.00	172	المجموع	
3.49	6	لا يوجد	الدورات
85.46	147	اقل من 5	
6.98	12	5 - 9 دورات	
4.07	7	10 دورات فأكثر	
100.00	172	المجموع	
45.35	78	أقل من 5 سنوات	الخبرة الوظيفية
19.19	33	من 5 إلى 9 سنوات	
25.58	44	من 10 إلى 14 سنة	
9.88	17	15 سنة فأكثر	
100.00	172	المجموع	
40.70	70	مدقق	المسمى الوظيفي
59.30	102	محاسب	
100.00	172	المجموع	
51.74	89	لا يوجد	الشهادات المهنية
2.91	5	CPA	
6.40	11	CMA	
5.23	9	CIA	
33.72	58	أخرى	
100.00	172	المجموع	

يظهر من الجدول (4) أن فئة من 30 إلى 39 سنة في متغير العمر كانت الأعلى بنسبة (40.70%) من إجمالي المجتمع، أما في متغير المؤهل كانت فئة "بكالوريوس" الأعلى بواقع (76.74%) وهذا يدل على فهم أفراد العينة لأسئلة الدراسة مما يعزز من مصداقيتها.

أما متغير الخبرة كانت النسبة الأعلى لفئة " أقل من 5 سنوات" بواقع (45.35%)، وفيها يخص الدورات التدريبية لأفراد العينة فإن قرابة (85.47%) منهم خضعوا لأقل من (5) دورات تدريبية على الأقل مما يعزز ويساهم في القدرة على الإجابة على أسئلة الدراسة.

كما يظهر أن فئة "محاسب" في متغير المسمى الوظيفي كانت الأكبر بواقع (59.30%) وذلك نظراً لأن عدد المحاسبين غالباً ما يكون أكبر من عدد المدققين في الشركات. أما في متغير الشهادات المهنية فكانت فئة "لا يوجد" هي الأعلى بواقع (51.74%) وقد تكون هذه النسبة منطقية حيث أن الشهادات المهنية تتصف بالصعوبة والندرة لذلك تكون الفئات الحاصلة على هذه الشهادات غالباً قليلة.

3-6 المعالجة الإحصائية:

عمل الباحث على إدخال البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة عن طريق الاستبانة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، بهدف معالجة بيانات الدراسة وتحليلها وفقاً للأساليب الإحصائية المقترحة التالية:

- وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديموغرافية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة.

- اختبار t-test للتباين الأحادي.

- إجراء اختبارات الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1-4 عرض النتائج

2-4 اختبار الفرضيات

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً لنتائج الدراسة وفقاً لما تم التوصل إليه من تحليل بيانات ،

على النحو التالي:

استخدم الباحث المقياس التالي في تصنيف قيم المتوسطات الحسابية:

2.33 فأقل منخفض

2.34 – أقل من 3.67 متوسط

3.67 فأعلى مرتفع

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق

الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	دعم القرار	3.06	0.71	61.20	متوسط	1
2	التطبيقات التكنولوجية	3.04	0.66	60.80	متوسط	3
3	إدارة المعرفة	2.98	0.65	59.60	متوسط	2
	ذكاء الأعمال	3.03	0.51	60.60	متوسط	

يلاحظ من الجدول (5) أن أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية كان متوسط حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.03) بأهمية نسبية (60.60)، وقد كان مستوى المجالات متوسط إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.98-3.06)، وجاء في الرتبة الأولى مجال دعم القرار بمتوسط حسابي (3.06) وأهمية نسبية (61.20)، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال إدارة المعرفة بمتوسط حسابي (2.98) بأهمية نسبية (59.60)، وقد تم تحليل أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في الشركات الصناعية الكويتية وفقاً لمجالاتها وذلك على النحو

التالي:

أولاً: دعم القرار

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في دعم القرار والجدول (6) يبين ذلك.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تطبيقات دعم القرار على جودة التدقيق الداخلي مرتبة

ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	يتوفر في الشركة الاستعداد اللازم لاستخدام برامج ضبط الجودة	3.17	0.99	63.40	متوسط	1
7	يوفر دعم القرار القدرة على توفير مجموعة من الوسائل والأساليب المتنوعة لإعداد التحليل لأغراض معينة	3.17	1.09	63.40	متوسط	1
2	يتوفر لدى الشركة مستودعات بيانات تساهم في دعم عملية اتخاذ القرارات	3.1	0.93	62.00	متوسط	3

4	متوسط	61.00	0.96	3.05	تسهل عملية دعم القرار في الشركة من سرعة الاستجابة للمواقف غير المتوقعة	6
5	متوسط	59.80	0.97	2.99	يتم تحويل البيانات إلى معلومات ثم إلى معرفة بغرض اتخاذ القرارات في الشركة	3
6	متوسط	59.60	1.06	2.98	يتيح دعم القرار في الشركة حرية الاختيار بين البدائل المتاحة	5
7	متوسط	59.20	0.96	2.96	توفر نظم محوسبة في الشركة يساعد من قدرة المدقق على اتخاذ القرارات المناسبة الخاصة بعملية التدقيق	4
	متوسط	61.20	0.71	3.06	دعم القرار	

يلاحظ من الجدول (6) أن مستوى دعم القرار كان متوسط أ، إذ بلغ المتوسط الحسابي

(3.06) بأهمية نسبية (61.20)، وجاء مستوى فقرات المجال متوسط ، إذ تراوحت المتوسطات

الحسابية بين (3.17-2.96)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرتان (1) و(7) وهي تتوفر في الشركة

الاستعداد اللازم لاستخدام برامج ضبط الجودة " و "يوفر دعم القرار القدرة على توفير مجموعة من

الوسائل والأساليب المتنوعة لإعداد التحليل لأغراض معينة" بمتوسط حسابي (3.17) وبأهمية نسبية

(63.40)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (4) وهي "توفر نظم محوسبة في الشركة يساعد من قدرة

المدقق على اتخاذ القرارات المناسبة الخاصة بعملية التدقيق " بمتوسط حسابي (2.96) بأهمية نسبية

(59.20).

ثانياً: إدارة المعرفة

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في إدارة المعرفة والجدول (7) يبين ذلك.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تطبيقات إدارة المعرفة على جودة التدقيق الداخلي

مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	تساهم إدارة المعرفة في تخفيض التكاليف لتوليد إيرادات جديدة في الشركة	3.13	0.91	62.60	متوسط	1
4	تحفز إدارة المعرفة من قدرة الشركة على تنمية القدرات الابداعية للموارد البشرية	2.99	1.06	59.80	متوسط	2
5	تساهم إدارة المعرفة في خلق وتعزيز الميزة التنافسية للشركة	2.96	1.02	59.20	متوسط	3
6	تعزز إدارة المعرفة من تحسين أداء وظائف الشركة بما فيها وظيفة التدقيق	2.96	1.02	59.20	متوسط	3
3	تعزز إدارة المعرفة من القدرة على الاحتفاظ بالأداء المؤسسي المعتمد على المعرفة	2.95	0.97	59.00	متوسط	5
2	تساهم عملية إدارة المعرفة في تنسيق أنشطة الشركة	2.9	0.97	58.00	متوسط	6
	إدارة المعرفة	2.98	0.65	59.60	متوسط	

يلاحظ من الجدول (7) أن مستوى إدارة المعرفة كان متوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (2.98) بأهمية نسبية (59.60)، وجاء مستوى فقرات المجال متوسط ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.90-3.13)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (1) وهي "تساهم إدارة المعرفة في تخفيض التكاليف لتوليد إيرادات جديدة في الشركة" بمتوسط حسابي (3.13) وبأهمية نسبية (62.60)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (2) وهي "تساهم عملية إدارة المعرفة في تنسيق أنشطة الشركة " بمتوسط حسابي (2.90) بأهمية نسبية (58.0).

ثالثاً: التطبيقات التكنولوجية

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في التطبيقات التكنولوجية والجدول (8) يبين ذلك.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر التطبيقات التكنولوجية على جودة التدقيق الداخلي

مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
4	توجد بعض الخطورة في استخدام البرمجيات الخاصة بالتدقيق مثل اختراق الأجهزة والفيروسات	3.13	1.02	62.60	متوسط	1
5	تساهم التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الشركة في تحسين جودة التدقيق الداخلي	3.13	0.94	62.60	متوسط	1
3	يتوفر لدى المدققين العاملين في الشركة التأهيل التقني المناسب للتعامل مع الأجهزة والبرمجيات الحديثة	2.99	0.89	59.80	متوسط	3
1	تقوم الشركة بتحديث أجهزتها وشبكاتها بشكل مستمر يضمن تحسين الأداء فيها	2.98	1.11	59.60	متوسط	4
2	تحرص الشركة على اقتناء أحدث برامج المحاسبة والتدقيق بشكل مستمر	2.98	1.05	59.60	متوسط	4
	التطبيقات التكنولوجية	3.04	0.66	60.80	متوسط	

يلاحظ من الجدول (8) أن مستوى التطبيقات التكنولوجية كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط

الحسابي (3.04) بأهمية نسبية (60.80)، وجاء مستوى الفقرات متوسطاً، إذ تراوحت المتوسطات

الحسابية بين (3.13-2.98)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرتان (4) و(5) وهي على التوالي "توجد

بعض الخطورة في استخدام البرمجيات الخاصة بالتدقيق مثل اختراق الأجهزة والفيروسات" و "تساهم

التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الشركة في تحسين جودة التدقيق الداخلي" بمتوسط حسابي (3.13)

وأهمية نسبية (62.60)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرتان (1) و (2) وهي "تقوم الشركة بتحديث

أجهزتها وشبكاتهما بشكل مستمر يضمن تحسين الأداء فيها" و "تحرص الشركة على اقتناء أحدث برامج المحاسبة والتدقيق بشكل مستمر" بمتوسط حسابي (2.98) وأهمية نسبية (59.60).

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية

الكويتية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	الأهلية	3.11	0.66	62.20	متوسط	1
3	جودة أداء العمل	3.09	0.60	61.80	متوسط	2
2	الموضوعية	3.03	0.69	60.60	متوسط	3
	ضبط جودة التدقيق الداخلي	3.08	0.55	61.60	متوسط	

يلاحظ من الجدول (9) أن ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية كان

متوسطاً، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.08) بأهمية نسبية (61.60)، وقد كان مستوى

المجالات متوسطاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.11 - 3.03)، وجاء في الرتبة الأولى

مجال الأهلية بمتوسط حسابي (3.11) وأهمية نسبية (62.20)، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال

الموضوعية بمتوسط حسابي (3.03) بأهمية نسبية (60.60) .

وقد يكون الاهتمام بتطبيقات ذكاء الأعمال كمفهوم حديث نسبياً في الشركات الصناعية

الكويتية لذلك كانت النتائج جميعها متوسطة وحول الوسط الحسابي (3).

وقد تم تحليل ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية وفقاً لمجالاتها وذلك

على النحو التالي:

أولاً: الأهلية

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في الأهلية والجدول (10) يبين ذلك.

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الأهلية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
5	لدى المدقق وعي لكيفية اتمام الإجراءات التدقيقية	3.34	1.02	66.80	متوسط	1
8	يمتاز المدقق بتحصيل علمي مناسب مع مهام وظيفته	3.34	1.07	66.80	متوسط	1
6	يتمتع المدقق بالخبرة المهنية الكافية التي تمكنه من أداء مهام وظيفته على أفضل وجه	3.22	0.96	64.40	متوسط	3
7	يتوفر لدى المدقق المعرفة الكافية بأداء عمليات التدقيق	3.15	0.97	63.00	متوسط	4
3	يخضع المدقق لدورات تدريبية مستمرة تساهم في تحسين أدائه لمهام وظيفته	3.04	0.97	60.80	متوسط	5
4	لدى المدقق شهادات مهنية تعزز من كفاءته في أداء مهام وظيفته	2.98	0.97	59.60	متوسط	6
2	يحرص المدقق على بذل العناية المهنية اللازمة عند أدائه لمهام وظيفته	2.92	1.07	58.40	متوسط	7
1	يحرص المدقق على متابعة التطورات الحاصلة في معايير التدقيق الدولية	2.86	1.03	57.20	متوسط	8
	الأهلية	3.11	0.66	62.20	متوسط	

يلاحظ من الجدول (10) أن مستوى الأهلية كان متوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.11)

بأهمية نسبية (62.20)، وجاء مستوى فقرات المجال متوسط ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.86-3.34)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرتان (5) و(8) وهما على التوالي "لدى المدقق وعي لكيفية اتمام الإجراءات التدقيقية" و "يمتاز المدقق بتحصيل علمي مناسب مع مهام وظيفته " بمتوسط حسابي (3.34) وبأهمية نسبية (66.80)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (1) وهي "يحرص المدقق

على متابعة التطورات الحاصلة في معايير التدقيق الدولية " بمتوسط حسابي (2.86) بأهمية نسبية (57.20).

ثانياً: الموضوعية

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في الموضوعية، والجدول (11) يبين ذلك.

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الموضوعية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط

الحسابي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
8	يتجنب المدقق أية علاقات قد تفقده الموضوعية وتعرضه لهيمنة أطراف أخرى	3.12	1.05	62.40	متوسط	1
1	يراعي المدقق مبدأ الموضوعية أثناء أداء عمله	3.11	1.01	62.20	متوسط	2
3	يتأكد المدقق من ملامة الأهداف والسياسات الموضوعية من قبل الإدارة	3.09	0.96	61.80	متوسط	3
5	تقوم إدارة التدقيق بتحديد أهداف النشاط الذي ستتم مراجعته	3.08	1.18	61.60	متوسط	4
6	يقوم المدقق برفع تقارير عن نتائج التدقيق للإدارة فور الانتهاء منها	3.03	1.01	60.60	متوسط	5
7	يحرص المدقق على التخطيط لعملية التدقيق	2.99	0.97	59.80	متوسط	6
2	يتمتع المدقق باستقلالية وظيفية تمكنه من مراعاة الموضوعية في أداء وظيفته	2.93	0.88	58.60	متوسط	7
4	يقوم المدقق بالتحقق من فعالية النواحي الرقابية على السجلات	2.85	1.05	57.00	متوسط	8
	الموضوعية	3.03	0.69	60.60	متوسط	

يلاحظ من الجدول (11) أن مستوى الموضوعية كان متوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.03) بأهمية نسبية (60.60)، وجاء مستوى فقرات المجال متوسط ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.85-3.12)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (8) وهي "يتجنب المدقق أية علاقات قد تفقده الموضوعية وتعرضه لهيمنة أطراف أخرى " بمتوسط حسابي (3.12) وبأهمية نسبية (62.40)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (4) وهي "يقوم المدقق بالتحقق من فعالية النواحي الرقابية على السجلات" بمتوسط حسابي (2.85) بأهمية نسبية (57.0).

ثالثاً: جودة أداء العمل

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في جودة أداء العمل والجدول (12) يبين ذلك.

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في جودة أداء العمل مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط

الحسابي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
6	تمكن دقة وكفاءة برامج التدقيق من تحسين جودة أداء وظيفة التدقيق	3.21	0.94	64.20	متوسط	1
7	يلتزم المدقق بتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً	3.2	0.98	64.00	متوسط	2
8	تؤدي كفاية مدى ونطاق عملية التدقيق في تحسين جودة أداء وظيفة التدقيق	3.19	1.01	63.80	متوسط	3
5	يحرص مدير التدقيق بالشركة على تأمين التعميمات الملائمة للمرؤوسين في بداية كل عملية تدقيق	3.12	0.94	62.40	متوسط	4

5	متوسط	62.00	0.99	3.1	تتم متابعة المشكلات التي تظهرها تقارير التدقيق ومعالجتها	4
6	متوسط	60.40	1.10	3.02	يلتزم المدقق بالمعايير المهنية للتدقيق	1
7	متوسط	59.40	0.89	2.97	يخضع عمل المدقق لمراجعة جهات مسؤولة تراعي جودة العمل	3
8	متوسط	58.80	1.07	2.94	يساهم فحص جودة الأداء بمعرفة أطراف من خارج الشركة في تحسين جودة أداء وظيفة التدقيق	2
	متوسط	61.80	0.60	3.09	جودة أداء العمل	

يلاحظ من الجدول (12) أن مستوى جودة أداء العمل كان متوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي

(3.03) بأهمية نسبية (60.60)، وجاء مستوى فقرات المجال متوسط ، إذ تراوحت المتوسطات

الحسابية بين (2.94-3.21)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (6) وهي "تمكن دقة وكفاءة برامج

التدقيق من تحسين جودة أداء وظيفة التدقيق " بمتوسط حسابي (3.21) وبأهمية نسبية (64.20)،

وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (4) وهي "يلتزم المدقق بتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً"

بمتوسط حسابي (2.94) بأهمية نسبية (58.80).

اختبار الفرضيات:

قبل البدء باختبار فرضية الدراسة قام الباحث بالتعرف على مدى تحقق بعض الشروط

الاساسية لتنفيذ تحليل الانحدار والمتمثلة بالتوزيع الطبيعي من خلال التعرف على قيم معاملات

الالتواء اضافة إلى عدم جود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد من خلال اختباري تضخم التباين واختبار

التباين المسموح به ويوضح الجدول التالي نتائج هذه الاختبارات:

جدول (13)

قيم معاملات الالتواء واختباري تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح به (tolerance)

المتغير المستقل	الالتواء	VIF	Tolerance
دعم القرار	- 0.60	2.54	0.39
ادارة المعرفة	- 0.75	2.50	0.40
التطبيقات التكنولوجية	- 0.47	1.03	0.96

تشير نتائج الجدول (13) إلى ان قيم معاملات الالتواء قد تراوحت بين (- 0.47) للتطبيقات التكنولوجية و (- 0.75) لإدارة المعرفة وتعتبر هذه القيم قريبة من القيم المقبولة للتوزيع الطبيعي حيث تراوحت بين - 3 إلى + 3. كما يبين الجدول ان قيم تضخم التباين قد كانت اقل من 4 حيث كانت اكبر قيمة لمتغير دعم القرار اذ بلغت (2.54) وهي اقل من 4 وهي القيمة التي تعتبر حداً أعلى في معظم الدراسات بحيث لا يجوز تجاوزه ، ما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة الثلاثة كما وتبين قيمة التباين المسموح به انها كانت اكبر من 0.2 حيث عادة ما تعبر هذه القيم عن عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة اذا كانت قيمة التباين المسموح به اكبر من 0.2.

الفرضية الرئيسية الاولى: لا يوجد أثر لتطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار المتعدد ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (14)

نتائج تحليل الانحدار الخطي الانحدار المتعدد لبحث اثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة

التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية

Sig f	f	Adjusted R ²	R ²	r	المتغير المستقل
0.000	106.05	64.8	65.4	0.809	دعم القرار
					ادارة المعرفة
					التطبيقات التكنولوجية

(* تشير الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية

تشير النتائج في الجدول (14) إلى وجود تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية . حيث بلغت قيمة العلاقة بين مكونات النموذج الذي تم الحصول عليه من خلال تحليل الانحدار المتعدد (0.809) وتعتبر هذه القيمة دالة إحصائياً وذلك لان قيمة f المحسوبة وباللغة (106.05) كانت دالة إحصائياً ، وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة 2.67 بدرجات حرية 3 و 168 ، بمستوى دلالة (0.000) وهو اقل من 0.05 وتشير

هذه النتيجة إلى تأثير تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية.

وتشير قيم R^2 إلى نسبة تباين المتغير التابع الذي يمكن تفسيره من خلال المتغير المستقل وقد بلغت هذه النسبة (65.4%) وتبين هذه النسبة مدى قدرة مكونات النموذج الثلاثة الذي تم الحصول عليه في التنبؤ بالمتغير التابع.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي يؤثر ذكاء الأعمال بمكوناته مجتمعة في ضبط جودة التدقيق الداخلي . كما يبين الجدول التالي نتائج معاملات نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه

جدول (15)

قيم معاملات الانحدار ونتائج اختبار t لدلالة اهمية هذه المعاملات الناتجة من تحليل الانحدار المتعدد لأثر لتطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية

Sig t	t	β	Std err	β_0	المتغير المستقل
*0.000	4.02	0.227	0.056	0.698	دعم القرار
*0.000	7.37	0.452	0.061		ادارة المعرفة
*0.005	2.84	0.110	0.039		التطبيقات التكنولوجية

(* دال إحصائيا عند مستوى 0.05)

يمكن من خلال نتائج الجدول (15) التوصل إلى نموذج التنبؤ بقيم ضبط جودة التدقيق

الداخلي وذلك كالآتي:

$$\text{ضبط جودة التدقيق} = 0.227 \times \text{دعم القرار} + 0.452 \times \text{ادارة المعرفة} + 0.110 \times \text{التطبيقات} \\ \text{التكنولوجية} + 0.698.$$

كما سيستخدم هذا الجدول في استخدام بتشير الفرضيات الفرعية من خلال قيم اختبار t للمعاملات.

اختبار الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: H_{1-1} : لا يوجد أثر لدعم القرار في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية.

تبين قيم المعامل β مدى تأثير دعم القرار في قيمة المتغير التابع (ضبط جودة التدقيق

الداخلي) في نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه حيث بلغت قيمة هذا التأثير (0.227).

كما تبين قيمة t الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه وحيث ان قيم مستوى

الدلالة البالغ (0.005) لمتغير تطبيق دعم القرار كانت اقل من 0.05 فان قيمة المعامل التي تم التوصل اليها تعتبر ذات أهمية في نموذج الانحدار.

وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة، أي يؤثر

تطبيق دعم القرار في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية.

الفرضية الفرعية الثانية: H_{1-2} : لا يوجد أثر لإدارة المعرفة في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية.

تبين قيم المعامل β مدى تأثير ادارة المعرفة في قيمة المتغير التابع (ضبط جودة التدقيق الداخلي) في نموذج الانحدار الذي تم التوصل اليه حيث بلغت قيمة هذا التأثير (0.452).

كما تبين قيمة t الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه وحيث ان قيم مستوى الدلالة البالغ (0.005) لمتغير تطبيق ادارة المعرفة كانت اقل من 0.05 فان قيمة المعامل التي تم التوصل اليها تعتبر ذات أهمية في نموذج الانحدار.

وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة، أي يؤثر تطبيق ادارة المعرفة في ضبط جودة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الكويتي.

الفرضية الفرعية الثالثة: H_{1-3} : لا يوجد أثر للتطبيقات التكنولوجية في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية.

تبين قيم المعامل β مدى تأثير التطبيقات التكنولوجية في قيمة المتغير التابع (ضبط جودة التدقيق الداخلي) في نموذج الانحدار الذي تم التوصل اليه حيث بلغت قيمة هذا التأثير (0.227).

كما تبين قيمة t الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه وحيث ان قيم مستوى الدلالة البالغ (0.005) لمتغير التطبيقات التكنولوجية كانت اقل من 0.05 فان قيمة المعامل التي تم التوصل اليها تعتبر ذات أهمية في نموذج الانحدار.

وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة، أي تؤثر التطبيقات التكنولوجية في ضبط جودة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الكويتي.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1-5 النتائج

2-5 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة وتوصياتها وفقاً لما تم عرضه في فصول الدراسة،

وفيما يلي تفصيل بذلك:

1-5 النتائج:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية كان متوسطاً، ومن الممكن تفسير هذه النتيجة بناءً على اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، حيث أن هذه النتيجة تعكس حاجة الشركات الصناعية الكويتية إلى تعزيز مستويات كل من دعم القرار وإدارة المعرفة والتطبيقات التكنولوجية.
2. أظهرت النتائج أن مستويات كلاً من دعم القرار وإدارة المعرفة والتطبيقات التكنولوجية كانت متوسطة، وحيث أن هذه الأبعاد تمثل عناصر تطبيقات ذكاء الأعمال التي جاءت نتیجتها متوسطة فإن أبعاد المتغير المستقل كانت متوسطة بطبيعة الحال، وكون هذه الأبعاد هي عناصر تطبيقات ذكاء الأعمال فإن هذا يوضح أن الشركات الصناعية الكويتية لا تزال تواجه نقصاً في التطبيق المنشود لذكاء الأعمال.
3. من جهة أخرى أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية كان متوسطاً، وقد يرتبط مستوى ضبط جودة التدقيق الداخلي بالعديد من

- العوامل التي تؤثر على مستواه، ومنها المستوى الذي أظهرته عناصر ذكاء الأعمال التي اتضح أن مستوى تطبيقها في الشركات الصناعية الكويتية كان متوسطاً أيضاً.
4. كما أظهرت النتائج أن مستوى كلاً من الأهلية، والموضوعية، وجودة أداء العمل كان متوسطاً، ومن الممكن تفسير هذه النتيجة نتيجة قلة الدورات لدى المدققين العاملين في الشركات الصناعية الكويتية، حيث أن (85.47%) حصلوا على أقل من (5) دورات.
5. من جهة أخرى أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية ، وذلك ما أكدته نتائج دراسة عثمان وجميل (2012) التي أظهرت في نتائجها وجود أثر لاستخدام تقنيات الذكاء الصناعي في ضبط جودة التدقيق الداخلي.
6. كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق دعم القرار ، و تطبيق ادارة المعرفة ، و التطبيقات التكنولوجية تؤثر جميعها في ضبط جودة التدقيق الداخلي ، وهو ما يعكس أثر هذه العناصر في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية.

2-5 التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج في الدراسة، وما تم عرضه سابقاً توصي الدراسة بما

يلي:

1. أهمية قيام إدارات الشركات الصناعية الكويتية بالحرص على تعزيز مستويات كل من دعم القرار وإدارة المعرفة والتطبيقات التكنولوجية، وذلك نظراً لما أظهرته نتائج الدراسة من مستوى متوسط لهذه التطبيقات.

2. من الأهمية للشركات الصناعية الكويتية أن تعمل على رفع مستوى ضبط جودة التدقيق الداخلي في هذه الشركات، حيث أن مستوى ضبط جودة التدقيق يؤثر حتماً على الوضع المالي بشكل عام في هذه الشركات، ذلك أن مستوى ضبط جودة التدقيق كان متوسطاً.
3. ضرورة تكثيف الدورات التدريبية المتخصصة للمحاسبين والمدققين على وجه الخصوص من العاملين في الشركات الصناعية الكويتية، حيث أن نتائج الدراسة أظهرت أن (85.47%) من إجمالي أفراد العينة البالغة (172) فرداً قد حصلوا على أقل من (5) دورات فقط.
4. الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في الشركات الصناعية الكويتية من خلال ما أظهرته النتائج من أثر ذو دلالة احصائية لتطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية ، من قبل إدارات هذه الشركات بما ينعكس بالفائدة على ضبط جودة التدقيق الداخلي في هذه الشركات.
5. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول ذكاء الأعمال حيث أن هناك قلة في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في دولة الكويت، مع امكانية تطبيق هذه الدراسات على مجتمعات أخرى غير القطاع الصناعي الكويتي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

إرثيمه، هاني، وعبيدات، عبد الله، وخدام، أمينة، وأبو علوش، شادي (2013) **نكاء الأعمال وأثره**

على الإبداع التقني: دراسة حالة لشركة أدوية الحكمة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي

الدولي الثاني: دور التميز والريادة في تفوق منظمات الأعمال ، جامعة العلوم الإسلامية

العالمية، كلية المال والأعمال، 21-22 أيار/مايو، عمان.

بن حواء، فاطمة الزهراء (2010) **دور وأهمية التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة: دراسة**

حالة مؤسسة سونلغاز ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر.

التويجري، محمد (2010) **الجامع لأحكام المرافعات المدنية والتجارية في القانون الكويتي وقوانين**

دول مجلس التعاون وجمهورية مصر العربية : دراسة مقارنة، الجزء الأول والثاني ، مطابع

الخط، الكويت.

الجرد، رشا (2008) **أثر جودة التدقيق الداخلي على تحديد أتعاب المراجع الخارجي: دراسة ميدانية**

في سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

حسين، سعد (2007) **أثر رأس المال البشري الاستراتيجي وعناصر النجاح الحرجة في تفوق**

المنظمات: دراسة استطلاعية مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية،

بغداد.

حمامي، سمير (2007) ذكاء الأعمال: أسس ومفاهيم، مجلة نظم معلومات، العدد (19)، أيلول- سبتمبر.

الدوغجي، علي (2009) آليات حوكمة الشركات التي تؤثر في اتخاذ المدقق الداخلي للقرار الاخلاقي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، 2 (7) 256-275.

رضوان، ايهاب (2012) أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية: دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

زويلف، إنعام، والحنيطي، هناء (2012) تأثير نتائج تطبيق ذكاء الأعمال في مجال التمويل على ربحية المصارف الإسلامية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني: دور التميز والريادة في تفوق منظمات الأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية المال والأعمال، 21-22 ايار/مايو، عمان.

شاهين، مازن (2007) تقييم المنافع المتحققة من انظمة ذكاء الأعمال في خلق القيمة للمنظمات: دراسة تشخيصية وتحليلية لشركتي عراقنا والاثير للاتصالات الخلوية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد.

الصحن، عبد الفتاح، وسمير، كامل (2009) الرقابة والتدقيق الداخلي، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية.

الصواف، محفوظ (2012) ذكاء الأعمال ودوره في تعزيز قرارات الإنتاج والعمليات: دراسة استطلاعية في الشركة العامة للألبسة الجاهزة في الموصل، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر

العلمي السنوي الحادي العشر: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية

الاقتصاد والعلوم الإدارية، 23-26 نيسان/أبريل، عمان.

العازمي، سعود (2012) أثر المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في رفع كفاءة المحاسبين في وزارة

الكهرباء والماء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان.

عبد الصمد، عمر (2009) دور التدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة المؤسسات: دراسة ميدانية ،

رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة

المدية، الجزائر.

العبدلي، محمد (2012) أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات

الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة

الشرق الأوسط، عمان.

عثمان، عثمان، وجميل، أحمد (2012) امكانية استخدام تقنيات الذكاء الصناعي في ضبط جودة

التدقيق الداخلي: دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، ورقة عمل مقدمة

إلى المؤتمر العلمي السنوي الحادي العشر: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة

الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 23-26 نيسان/أبريل، عمان.

العزاوي، بشرى (2008) أثر العلاقة بين الذكاء الاستراتيجي وقرارات عمليات الخدمة في النجاح

الاستراتيجي: دراسة اختباريه تحليلية لآراء عينة من رؤساء وأعضاء مجالس عدد من

كليات جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد.

العزاوي، غانم (2013) استخدام أنظمة ذكاء الأعمال في تنمية رأس المال البشري: دراسة استطلاعية لعينة من الموظفين في وزارة الصحة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 9 (28): 49-74.

العمرى، أحمد، وعبد المغني، فضل (2006) مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 2 (3): 342-370.

القاضي، حسين، ودحدوح، حسين، وقريط، عصام (2008) التدقيق الداخلي، جامعة دمشق، دمشق.

القطاونة، عادل (2012) أثر استخدام ذكاء الأعمال على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي: دراسة ميدانية على شركات البنوك والتأمين المدرجة أسهمها في بورصة عمان، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، 23-26 نيسان/أبريل.

الكندي، عبد الله (2013) التنمية المستدامة في الكويت، مكتبة المهند، الكويت.

لطي، أمين (2007) دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية.

مخوف، أحمد (2007) المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

النجادة، علي (2008) واقع الصناعات والحرف التقليدية في دولة الكويت ، منشورات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت.

نقاز، أحمد (2008) التدقيق الداخلي كأداة فعالة في اتخاذ القرار : دراسة حالة مؤسسة صنع

الأدوية، منشورات كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، الجزائر.

نور، عبد الناصر، والنعمي، محمد، والراوي، سينا (2012) استخدام منهج سيجما ستة Six

Sigma في ضبط جودة التدقيق الداخلي: دراسة ميدانية على المستشفيات الخاصة الحائزة

على جائزة الجودة والتميز في محافظة عمان ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي

الحادي عشر: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد

والعلوم الإدارية، 23-26 نيسان/أبريل، عمان.

الوردات، خلف (2006) التدقيق الداخلي ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر والتوزيع،

عمان.

يونس، مصطفى (2010) استخدام ذكاء الأعمال لإدارة الأداء: نظام مقترح للحكومات المحلية في

العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Dayal, U., Castellanos, M., Simitsis, A., & Wilkinson, K. (2009) **Data Integration Flows for Business Intelligence**, Proceedings of the 12th International Conference on Extending Database Technology: Advances in Database Technology, March 24-26, New York, USA.
- Golfarelli, M., Rizzi, S., & Cella, I. (2004) **Beyond Data Warehousing: What's Next in Business Intelligence?** Proceedings of the 7th ACM International Workshop on Data Warehousing and OLAP, November 8-13, New York, USA.
- Institute Of Internal Auditors (2009) **Code Of Ethics**, Institute Of Internal Auditors IIA, Florida, USA.
- Jones, D. (2010) **The Short Guide to Achieving Business Intelligence in Midsize Companies**, Realtime Publishers, IBM, USA.
- Mohammad, H. (2012) **The Impact of Business Intelligence and Decision Support on the Quality of Decision Making: An Empirical Study on Five Stars Hotels in Amman Capital**, Unpublished Master's Thesis, Middle East University, Amman.
- Negash, S. (2004) Business Intelligence, **Journal of Communications of the Association for Information Systems** , 13 (1): 177-195.
- Pirttimaki, V. (2004) The Roles of Internal and External Information in Business Intelligence , **Frontiers of e-business research**, 12 (2): 23-39.
- Prawitt, D., & Wood, D. (2009), **Does internal auditing affect the external audit fee? An archival validation of experimental results**, Working Paper, Brigham Young University, Texas A&M University, and Brigham Young University.

- Sarens, G., Allegrini, M., D'Onza, G., & Melville, R. (2011) Are internal auditing practices related to the age of the internal audit function?: Exploratory evidence and directions for future research, **Managerial Auditing Journal**, 26 (1): 51–64.
- Turban, E., Sharda, R., Aronson, J., & King, D. (2007) **Business Intelligence**, Prentice Hall, New Jersey, USA.
- Vodapalli, N. (2009) **Critical Success Factors of BI Implementation**, Unpublished Master's Thesis, IT University of Copenhagen, Denmark.
- Westerland, P. (2008) **Business Intelligence: Multidimensional Data Analysis**, Unpublished Master's Thesis, Umea University, Sweden.
- Westling, S. (2008) **Business Intelligence: A Way to Get in Control of Your Data**, Unpublished Master's Thesis, Mid Sweden University, Sweden.
- Zwaan, L., Stewart, J., & Subramaniam, N. (2011) Internal audit involvement in enterprise risk management, **Managerial Auditing Journal**, 26 (7): 586 – 604.

ثالثاً: مواقع الانترنت

- موقع سوق الأوراق المالية الكويتي على شبكة الانترنت kse.com.kw
- موقع البنك الصناعي الكويتي على شبكة الانترنت ibkuwt.com

الملاحق

ملحق (1)

أداة الدراسة (الاستبانة)



قسم المحاسبة والتمويل

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

تشكل هذه الاستبانة جزءاً من دراسة يقوم بها الباحث للحصول على درجة الماجستير في

تخصص المحاسبة والتمويل في جامعة الشرق الأوسط، والدراسة بعنوان:

"أثر تطبيقات ذكاء الأعمال في ضبط جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية"

يرجى منكم التفضل بالإجابة على فقرات الاستبانة المرفقة بموضوعية، حيث أن الاستبانة

معدة لغايات البحث العلمي وسيتم التعامل مع المعلومات بمنتهى السرية.

شاكرًا لكم حسن تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث

القسم الأول: البيانات الأولية (المعلومات الشخصية)

يرجى وضع علامة (√) في المربع الذي ينطبق على شخصكم الكريم.

1- العمر:

أقل من (30) (39-30) (49-40) 50 فأكثر

2- المؤهل العلمي:

بكالوريوس ماجستير دكتوراه أخرى

3- الدورات:

لا يوجد أقل من (5) (9-5) (10) فأكثر

4- الخبرة الوظيفية:

أقل من (5) (9-5) (14-10) (15) فأكثر

5- المسمى الوظيفي:

مدقق محاسب

4- الشهادات المهنية:

CPA CMA CIA أخرى

القسم الثاني: الاستبانة

المحور الأول: تطبيقات ذكاء الأعمال

م	العبارة	درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير بشدة
دعم القرار							
1	يتوفر في الشركة الاستعداد اللازم لاستخدام برامج ضبط الجودة						
2	يتوفر لدى الشركة مستودعات بيانات تساهم في دعم عملية اتخاذ القرارات						
3	يتم تحويل البيانات إلى معلومات ثم إلى معرفة بغرض اتخاذ القرارات في الشركة						
4	توفر نظم محوسبة في الشركة يساعد من قدرة المدقق على اتخاذ القرارات المناسبة الخاصة بعملية التدقيق						
5	يتيح دعم القرار في الشركة حرية الاختيار بين البدائل المتاحة						
6	تسهل عملية دعم القرار في الشركة من سرعة الاستجابة للمواقف غير المتوقعة						
7	يوفر دعم القرار القدرة على توفير مجموعة من الوسائل والأساليب المتنوعة لإعداد التحليل لأغراض معينة						
إدارة المعرفة							
8	تساهم إدارة المعرفة في تخفيض التكاليف لتوليد إيرادات جديدة في						

م	العبارة	درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
	الشركة						
9	تساهم عملية إدارة المعرفة في تنسيق أنشطة الشركة						
10	تعزز إدارة المعرفة من القدرة على الاحتفاظ بالأداء المؤسسي المعتمد على المعرفة						
11	تحفز إدارة المعرفة من قدرة الشركة على تنمية القدرات الابداعية للموارد البشرية						
12	تساهم إدارة المعرفة في خلق وتعزيز الميزة التنافسية للشركة						
13	تعزز إدارة المعرفة من تحسين أداء وظائف الشركة بما فيها وظيفة التدقيق						
التطبيقات التكنولوجية							
14	تقوم الشركة بتحديث أجهزتها وشبكاتهما بشكل مستمر يضمن تحسين الأداء فيها						
15	تحرص الشركة على اقتناء أحدث برامج المحاسبة والتدقيق بشكل مستمر						
16	يتوفر لدى المدققين العاملين في الشركة التأهيل التقني المناسب للتعامل مع الأجهزة والبرمجيات الحديثة						
17	توجد بعض الخطورة في استخدام البرمجيات الخاصة بالتدقيق مثل						

م	العبارة	درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
	اختراق الأجهزة والفيروسات						
18	تساهم التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الشركة على تحسين جودة التدقيق الداخلي						

المحور الثاني: ضبط جودة التدقيق الداخلي

م	درجة الموافقة	موافق شدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العبارة
الأهلية							
1							يحرص المدقق على متابعة التطورات الحاصلة في معايير التدقيق الدولية
2							يحرص المدقق على بذل العناية المهنية اللازمة عند أدائه لمهام وظيفته
3							يخضع المدقق لدورات تدريبية مستمرة تساهم في تحسين أدائه لمهام وظيفته
4							لدى المدقق شهادات مهنية تعزز من كفاءته في أداء مهام وظيفته
5							لدى المدقق وعي لكيفية اتمام الإجراءات التدقيقية
6							يتمتع المدقق بالخبرة المهنية الكافية التي تمكنه من أداء مهام وظيفته على أفضل وجه
7							يتوفر لدى المدقق المعرفة الكافية بأداء عمليات التدقيق
8							يمتاز المدقق بتحصيل علمي مناسب مع مهام وظيفته
الموضوعية							
9							يراعي المدقق مبدأ الموضوعية أثناء أداء عمله

م	العبارة	درجة الموافقة	موافق شدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
10	يتمتع المدقق باستقلالية وظيفية تمكنه من مراعاة الموضوعية في أداء وظيفته						
11	يتأكد المدقق من ملامة الأهداف والسياسات الموضوعية من قبل الإدارة						
12	يقوم المدقق بالتحقق من فعالية النواحي الرقابية على السجلات						
13	تقوم إدارة التدقيق بتحديد أهداف النشاط الذي ستتم مراجعته						
14	يقوم المدقق برفع تقارير عن نتائج التدقيق للإدارة فور الانتهاء منها						
15	يحرص المدقق على التخطيط لعملية التدقيق						
16	يتجنب المدقق أية علاقات قد تفقده الموضوعية وتعرضه لهيمنة أطراف أخرى						
جودة أداء العمل							
17	يلتزم المدقق بالمعايير المهنية للتدقيق						
18	يساهم فحص جودة الأداء بمعرفة أطراف من خارج الشركة في تحسين جودة أداء وظيفة التدقيق						
19	يخضع عمل المدقق لمراجعة جهات مسؤولة تراعي جودة						

م	العبارة	درجة الموافقة	موافق شدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	العمل						
20	تتم متابعة المشكلات التي تظهرها تقارير التدقيق ومعالجتها						
21	يحرص مدير التدقيق بالشركة على تأمين التعميمات الملائمة للمرؤوسين في بداية كل عملية تدقيق						
22	تمكن دقة وكفاءة برامج التدقيق من تحسين جودة أداء وظيفة التدقيق						
23	يلتزم المدقق بتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً						
24	تؤدي كفاية مدى ونطاق عملية التدقيق في تحسين جودة أداء وظيفة التدقيق						

أعضاء تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)

الجامعة	الاسم	م
جامعة الشرق الاوسط	أ. د. محمد مطر	1
جامعة الشرق الاوسط	أ. د. عبد الناصر نور	2
جامعة الشرق الاوسط	د. عبد الرحيم القدومي	3
الجامعة الاردنية	أ. د. علي الذنبيات	4
جامعة عمان العربية	أ. د. نبيل الحلبي	5
جامعة عمان العربية	د. ظاهر القشي	6

ملحق (3)

الشركات الصناعية الكويتية

م	اسم الشركة
1	شركة أسمنت الكويت
2	شركة صناعات التبريد والتخزين
3	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية
4	شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن
5	شركة الخليج لصناعة الزجاج
6	شركة أسمنت الهلال
7	شركة أسيكو للصناعات
8	شركة أسمنت بورتلاند كويت
9	شركة الشعبية الصناعية
10	شركة المعادن والصناعات التحويلية
11	الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف
12	الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء
13	شركة الصناعات الوطنية

14	شركة المعدات القابضة
15	الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة
16	الكويتية لصناعة وتجارة الجبس
17	شركة الصلبوخ التجارية
18	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات
19	شركة الامتيازات الخليجية القابضة
20	الشركة الوطنية للميادين
21	شركة صفوان للتجارة والمقاولات
22	شركة نفائس القابضة
23	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل
24	شركة هيومن سوفت القابضة
25	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات
26	المجموعة التعليمية القابضة
27	شركة سيتي جروب
28	الشركة الوطنية للتنظيف
29	شركة أجيليتي للمخازن العمومية

30	شركة مشرف للتجارة والمقاولات
31	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية
32	ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات
33	شركة كي جي ال لوجستيك
34	شركة أسمنت الخليج
35	شركة مبرد للنقل

- المصدر: موقع سوق الأوراق المالية الكويتي على شبكة الانترنت kse.com.kw